

حروف حرة

العدد 20، أكتوبر 2022

مجلة شهرية تصدر عن جمعية تونس الفتاة

الوجبة الأخيرة
(شريط مرسوم)

أي دور للمثقف
التونسي اليوم؟



ملف العدد:

الشعب والسيادة
(الجزء الثاني)

ملف العدد: الشعب والسيادة (الجزء الثاني)

السيادة و ضمان المواطنة ص. 4-5

سامي كريت

الدولة زمن العولمة: سيادة العولمة و نهاية السيادة؟ ص. 6-9

فهمي رمضاني

طبيعة السيادة في فكر الطبقة السياسية التونسية-قيس سعيد نموذجاً ص. 10-13

محمد حداد

التحركات الاحتجاجية الاجتماعية بتونس بعد الثورة والتعبير عن السيادة ص. 14-17

ضو سليم

أي دور للمثقف التونسي اليوم؟ ص. 18-19

كريمة بريكي

الوجبة الأخيرة ص. 20-23

رجاء عمار

تقارير
في هذا العدد

التصميم

حمزة عمر

صورة الغلاف

Anne Nygård/ Unsplash

للتواصل معنا

redaction@tounesaf.org

رئيس التحرير

حمزة عمر

فريق التحرير

أنيس عكروتي

سوسن فري

فهمي رمضاني

مريم مقعدي

حروف حرّة

مجلة شهرية تصدر عن

جمعية تونس الفتاة

تأسست في مارس 2021

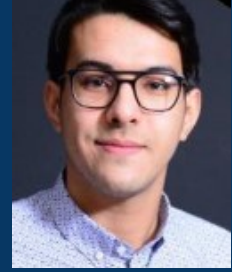


إصدارات الجمعية متوفرة للتحميل

في صيغة رقمية على الرابط:

https://tounesaf.org/?page_id=27761

السيادة وضمان المواطنة



بقلم: سامي كري

باحث في القانون الخاص

محكما للقانون. كما دعا روسو إلى ضرورة توزيع السيادة بين جميع أفراد الشعب على أساس المساواة بدون تفریق، بحيث تصبح السيادة في هذه الحالة سيادة "جزأة" أي بعبارة أخرى جمع أصوات المواطنين كافة لاستخراج الأكثرية منها.

وهنا يرفض روسو فكرة تجزئ رجال السياسة للسيادة تبعاً لمصالحهم إلى قوة وإرادة ويتبنى فكرة انبناء السيادة إلى فكرة المواطنة والإرادة العامة بقوله: "إن السيادة لا تتجزأ لنفس الأسباب التي تجعلها غير قابلة للتنازل لأن الإرادة إما أن تكون عامة وإما ألا تكون كذلك".

وفي نفس الصدد لاحظ سبينوزا أن مهمة الدولة هي بناء حياة اجتماعية منظمة، ينعم فيها الأفراد بالأمن والسلم والحرية، دون أن يكونوا خاضعين للسلطة العمياء ومن دون أن يتصرف المواطن وفق رغبته وغرائزه.

فالديمقراطية وفق سبينوزا هي هذا الأسلوب الذي يجعل من الدولة أداة تحرير الإنسان من كل أشكال الخوف والضعف وإمداده بكل ما يساعده على ضمان بقائه وتمسكه بالحياة لكن دون أن يكون ذلك على حساب الآخر.

إن مهمة الدولة الرئيسية هي ترشيد الفعل البشري وتوجيهه نحو بلوغ الفضيلة، فالفهم الحقيقي للديمقراطية يقتضي اعتبارها هذا المبدأ الذي من خلاله تصان كرامة الإنسان ومن خلاله أيضاً يتم احترام القانون والاعتراف بالسلطة العليا وعدم اللجوء إلى القوة.

ولا مناص من القول أن تمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا تغلوها سلطة أو هيئة أخرى، لذلك فسيادة الدولة ببساطة تعني أنها منبع السلطات الأخرى وهي وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة.

المواطنة هي مصدر السيادة

إن المواطنة صفة تطلق على من يحيا في ظل نظام ديمقراطي يجعل الحياة حرة وأمنة فهي رباط سلمي هدفه تأسيس مجتمع يقوم على اعتبارات قيمية تبدأ

بأنها "السلطة العليا المطلقة التي تنفرد وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال"

وللسيادة مظهران أساسيان: مظهر خارجي يتم فيه تنظيم علاقات الدول فيما بينها على ضوء الأنظمة الداخلية لكل دولة. فالدولة صاحبة السيادة تنظم علاقاتها الخارجية بما تمليه عليها مصالحها الوطنية والسيادية. أما المظهر الداخلي فيتمثل في بسطها لأنظمتها وسلطانها على إقليمها ولايتها وتكون أنظمتها الخاصة وأحكامها هي المعتمدة في شؤون مواطنيها.

ومن الجدير بالملاحظة إن تصاعد سلطة القانون والعقل هو وثيق الصلة بمبدأ السيادة والدولة المدنية. والسيادة كما بينا تعني القوة وهي تمثل الإرادة العامة للشعب (روسو)، وإذا كانت بعض التوجهات الفوضوية ترفض السلطة بإطلاق وتعتبر الدولة جهازاً يستهدف الإنسان وحرية ويعمل على تدميره وسجنه والحد من رغبته، فإن كثيراً من التوجهات الأخرى قد أقرت حاجة الإنسان إلى وازع يمنع التدافع ويحد من الفوضى من أجل بناء حياة قائمة على الفضيلة والاعتدال والسعادة، إذ لا يمكن التكهن مطلقاً بمآل الحياة الاجتماعية عندما يغيب النفوذ وتتلاشى قوة الدولة.

وإذا كانت الأفلاطونية قد رفضت الديمقراطية واعتبرتها نهجا غير عادل لا يؤدي للفضيلة والسعادة، فإن هناك على العكس من يرى فيها الطريق الأمثل لتجاوز الصراع والحد من العنف وضبط مسار سلطة الدولة وعدم السماح لها بانتهاك حقوق الإنسان.

فحسب بول ريكور، تتمثل أهمية الديمقراطية في جعل الحياة السياسية قائمة على التعدد والتنوع والاختلاف واستبعاد كل أشكال الإقصاء وفرض الموافقة وجعل الصراع بين الناس

لم توجد نقطة ما تتفق حولها جميع الآراء مثل ضرورة وجود الدولة بالنسبة لكل كيان سياسي معين وذلك لحاجته إلى الوازع الذي ينظم العلاقات بين الأفراد ويحميهم من كل اعتداء خارجي ولم توجد نقطة تثير الخلافات وتضارب الآراء مثل نوع المشروع التي ينبغي أن تسوغ بها الدولة قراراتها وإجراءاتها وارتباط ذلك بمسائل القانون والسيادة.

ونظراً لحساسية موضوع الدولة والتصاقه بمعيشنا اليومي، تهتم القوانين بوجه عام والفلسفة بوجه خاص بمسألة سياسية بامتياز غرضها في ذلك هو البحث عن إمكانيات وجود سياسي واجتماعي يضمن حقوق الفرد والمجموعة.

ولما كان اهتمامها المركزي بالإنسان، كان شغفها به سياسياً واجتماعياً فردياً وكونياً فكان من هواجس الفلسفة السياسية والقانون معرفة ضمن أية شروط يكون وجود الأفراد داخل الدولة عقلانياً ومنظماً.

السيادة هي أساس المواطنة

السيادة وضع قانوني ينسب إلى الدولة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج. وليست هناك دولة دون سيادة

يقول "جون بودان" الذي كان أول من أدخل مصطلح السيادة "لكي يكون هناك وجود قانوني للدولة، يجب أن يكون لها السيادة على أرضها"

فالسيادة هي السلطة العليا والمطلقة التي تنفرد بالقرار والإلزام وتنظيم العلاقات والتصرف في الأمور التي تجري فوق إقليمها أو خارجها.

وعرفت بأنها "وصف للدولة الحديثة يعني أنها يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه" كما عرفت أيضاً

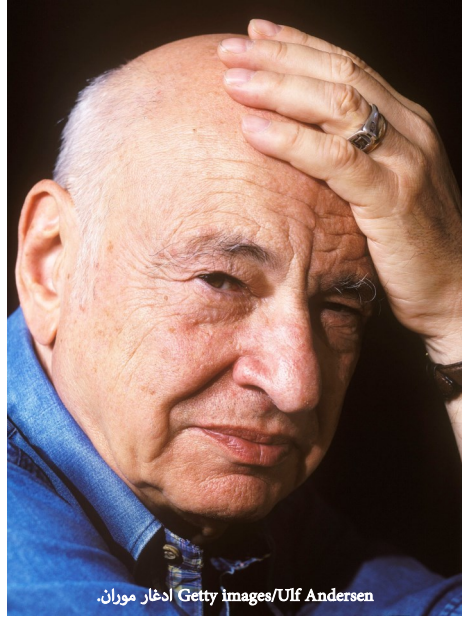
إن تصاعد سلطة

القانون والعقل هو

وثيق الصلة بمبدأ

السيادة والدولة

المدنية



Getty Images/Ulf Andersen ادغار موران.

داخل الشخص لأنها تتطلب قاعدة أخلاقية قوامها التحرر من سلطة الأهواء والاعتراف بحق الغير، فيتعارض بذلك مع الأنانية والمصلحة الخاصة .

فالمواطنة ليست معطى طبيعياً بقدر ما هي اكتساب لأن الناس "لا يولدون مواطنين وإنما يتربون على المواطنة" (سبينوزا). وتأسيساً على ذلك يكتسب الفرد صفة المواطنة داخل نظام سياسي أي داخل المدينة-الدولة بما هي وحدة سياسية تضم مجموعة من الناس في حدود جغرافية مضبوطة لها استقلالها وسيادتها الخاصة تتولى هيئة حاكمة إدارة شؤونها على أساس تشريعات دستورية أو قوانين تضمن مواطنة خصوصية.

فالإنسان محكوم بغريزتين الأولى هي السعي إلى المحافظة على وجوده والثانية هي الرأفة وهي نقيض العنف تؤسس لعلاقة تعاطف بين الأنا والآخر فتجعل منها علاقة اعتراف متبادل بالحق في الوجود والحرية. حيث يترتب عن هذا التصور أن حالة الطبيعة موسومة بالعزلة والسلم والحرية يواجه فيها الإنسان عراقيل تهدد بقائه مما يدفع إلى تأسيس علاقة مع الآخر لإبعاد هذه العراقيل.

وللمرور من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية يقتضي العقد تنازلاً عن الحرية الفوضوية حرية حالة الطبيعة لكسب حرية تعاقدية مقننة يهب الجميع لنجدها حين تهدد.

إن أهم شرط في العقد هو المساواة في التنازل وفي الواجبات فتتعين حاجة الفرد إلى غيرة لخلق قوة مشتركة لمواجهة الطبيعة. فالعقد تنازل إرادي وتوحيد للإرادات في إرادة واحدة.

إن العقد مع روسو يتجاوز حالة احتكام الفرد إلى ذاته إلى حالة مدنية يحتكم فيها القانون بما هو نتاج إرادات الأفراد التي هي أساس السيادة لأنها صادرة عن الأغلبية وملزمة لكل عبر القانون المدني الذي يجسد سلطة الشعب.

ومن الجدير بالملاحظة أن المفهوم الحديث للمواطنة تطور ما مع ظهور ما يعرف بالعوامة الحاملة لمشروع سياسي لدولة عالمية شرعت لمواطنة عالمية. حيث وقع

توسيع مدلول المواطنة فيما بعد لتتجاوز هذه الصفة دائرة المدينة الدولة نحو المواطنة العالمية وهي صفة تلتصق بإنسان يقطن هذا العالم ويتساوى مع الآخرين في هذه القيمة الإنسانية .

فالمواطنة العالمية ليست انتماء إلى جماعة عالمية أو إلى إنسانية بلا جنسية بل هي تجسيد للطابع الكوني الإنساني إنها انتماء إلى عالم مشترك، وبناء على ذلك تكون الدولة العالمية هي الراعية لحقوق المواطنة عندما يقع الاعتداء عليها من طرف الدولة الوطنية وقاعدتها القانونية أن الإنسان ليس فقط مواطناً داخل دولة ذات سيادة بل هو مواطن عالمي وموجود في العالم ويطلب من هذه الحكومة العالمية أن تصون كرامته إذا تعرض إلى أي اعتداء .

فالعالم من هذا المنظور هو فضاء لقاء الأنا مع الآخر ضمن علاقة تواصلية أساسها كونية الإنسان . فالمواطن العالمي هو من يؤمن بقيمة كونية ويطمح إلى تشريع إنساني يتجاوز التعارض بين خصوصية الانتماء وكونية القيم.

إنه إنسان يقطن العالم ويتساوى مع الآخرين في هذه الصفة الإنسانية وهو ما يقتضي وضع دستور عالمي غايته كما يرى كانط إقامة علاقات سلمية بين البشر تأخذ طابع القوانين العامة للجنس البشري .

إن هذا الانزياح في معنى المواطنة الذي يكاد يرى إذ يمرر باسم

الديمقراطية ذاتها، يطرح مشكلاً خطيراً حيث يعرض مستقبل السيادة الوطنية إلى الخطر في ظل تشريع حق التدخل في سيادة الدول من أجل فرض احترام حقوق المواطنة باعتبارها قيمة كونية.

فهل يؤدي الإقرار بفكرة السيادة العالمية إلى طمس فكرة السيادة الوطنية؟ وهل يمكن تحقيق مصالح بين السيادة الوطنية والمواطنة العالمية

يقول ادغار موران في هذا الصدد: " ... صحيح أنه ثمة حاجات متزايدة للتشبيث بالأصول تعمل في يومنا هذا على تقسيم البشرية إلى أجزاء مشتتة وتتخذ كمبرر لها إرادة الحفاظ على الهويات العرقية والوطنية لكننا نأمل في أن تتوسع وتعمق هذه الهويات داخل الهوية الإنسانية لمواطني الأرض- الوطن دون أن تنفي ذاتها".

”

المفهوم الحديث

للمواطنة تطور ما مع

ظهور ما يعرف

بالعوامة الحاملة

لمشروع سياسي لدولة

عالمية شرعت لمواطنة

عالمية

“

الدولة زمن العولمة:

سيادة العولمة ونهاية السيادة؟

وستفاليا سنة 1648 التي كانت إعلانا عن ولادة الدولة القومية الحديثة. ونقصد بالدولة ذلك التنظيم الذي يقوم على رقعة ترابية تعيش ضمنه مجموعة يفترض أنها متجانسة وحسب عادل اللطيفي، تتفق أغلب التعريفات التي يقدمها الدارسون على أهمية الرقعة الترابية في الدولة الحديثة بما هي سمة تميزها عن أطر التنظيم السابقة. يرى ميشال فوكو أن "الدولة هي تلك المجموعة السياسية أو التكوينات التاريخية التي تتجسد في جهاز متباين نسبيا ومركز ومتخصص يراقب سكانا داخل رقعة ترابية محددة". فأساس الدولة الحديثة إذن هو تلك المجموعة البشرية التي يفترض أن يكون لها حد من التجانس والتي تعيش على رقعة ترابية محددة بحدود واضحة وثابتة وتشترك في الوعي في الانتماء إليها أي إن الوحدة الترابية هي قاعدة الوحدة الوطنية.

السيادة: تبلور مفهوم السيادة عبر التاريخ وقد تطور خلال العصر الحديث ليأخذ صبغة قانونية إلا أن ذلك لا يعني غياب السيادة ضمن التنظيمات السياسية القديمة فقد مارس الإغريق سيادة من خلال إقامة مجتمع سياسي ضمن إطار تنظيمي واضح يقوم على تنظيم العلاقات مع الدول المجاورة. أما مع الدولة الإسلامية، فقد أخذت السيادة منحى دينيا تحت الخلافة ثم اتجهت اتجاها زمنيا مع بني أمية لتعود إلى المعنى الديني مع بني العباس. أما في العصر الحديث فقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في ظهور السيادة بالمعنى الحديث في جانبها السياسي من خلال تقوية سلطة الملك الذي تمكن من توحيد مجاله الترابي واخضاع أمراء الاقطاع والاستحواذ

ما تفرضه العولمة اليوم من مراجعات للمفاهيم التقليدية كالخصوصية الثقافية والأمن القومي والاقتصاد الوطني والمجال الوطني. تتميز الدولة عن كل الاشكال الأخرى باستحواذها على السيادة لأنها تصدر أوامرها للجميع ولا تتلقأ أمرا من أحد.

يسعى هذا البحث إلى فحص الاشكالية الرئيسية المتمثلة في العلاقة بين العولمة وتراجع دور الدولة الحديثة، التي تتمحور حول التناقض ما بين بنية الدولة الحديثة المبنية بالأساس على مسألة الأمن من ناحية وفلسفتها الديمقراطية من ناحية أخرى، فهي من ناحية تحاول الانسجام مع العولمة التي تمس سيادتها وبين سيطرتها على الافراد ورأس المال من خلال قبضتها القوية التي سوف تؤدي الى تراجع ديمقراطيتها.

إن الاشكالية الرئيسية هي أن تراجع سيادة وشرعية الدولة الحديثة يعود في الأصل إلى اتساع تأثير العولمة على الدولة الحديثة فأصبحت الدولة الحديثة تستمد شرعيتها من أقلية اقتصادية تتحكم بالنظام الاقتصادي وذلك امتداداً لرأسمالية العولمة

مدخل مفاهيمي: الدولة والسيادة والعولمة

الدولة: المقصود بمصطلح الدولة هي الدولة بالمعنى الحديث التي وُلدت إثر التحولات التاريخية التي شهدتها الغرب الحديث منذ بداية عصر النهضة ومن رحم معاهدة

لئن نشأت الدولة في العصر الحديث على مجموعة من الخصائص التي تميزها وعلى رأسها السيادة التي تضمن لها سلطة اخضاع الأفراد وفرض الأمن وممارسة العنف الشرعي داخليا وإبرام المعاهدات والمواثيق والانضمام للمنظمات الدولية والاقليمية خارجيا، فإن النظام العالمي الجديد (نظام الأحادية القطبية) الذي انبثق إثر انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي، أحدث تحولات فارقة كانت أبرزها العولمة التي تم النظر إليها باعتبارها نظام يقفز على الدولة ويعمل على تفتيت وتشظي خصائصها الرئيسية ومنها السيادة. فقد مثل بروز العولمة باتجاهاتها السياسية والثقافية والاقتصادية إعلانا عن تراجع السيادة في معناها السياسي أي قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة من الخارج والقدرة الفعلية على تأكيد

الذات في المجال الدولي كما أسهمت كذلك في تذويب الحدود السياسية بين الدول وتغيير دور الدولة من راعية للرفاه الاجتماعي إلى حارسة لمصالح العولمة وأدواتها، هذا بالإضافة إلى تفاقم دور الفواعل غير الوطنية كالمؤسسات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وانكماش القيمة المادية للمجال الوطني بحكم أن العولمة تمتلك صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة وتتخطى حدودها الوطنية. وقد أدى ذلك إلى تزايد الجدل والنقاش بخصوص علاقة العولمة بالسيادة وعن إمكانية الحديث عن نهاية السيادة في ظل



بقلم: فهمي رمضاني

أستاذ مبرز في التاريخ

عضو الهيئة المديرية لجمعية تونس الفتاة

fahmi@tounesaf.org

تراجع سيادة وشرعية

الدولة الحديثة يعود

في الأصل إلى اتساع

تأثير العولمة على

الدولة الحديثة



Anne Nygård/ Unsplash

العملة الاقتصادية

هي بمثابة الأداة

الرئيسية الأكثر

فاعلية وتأثيرا في

مسيرة العملة

بأنها: "العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية". ويراه البعض بأنها مرتبطة بالهيمنة الأمريكية على العالم حيث تكون العملة في هذا الإطار دعوة إلى تبنى إيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم (وهو ما نظر إليه المفكر فرنسيس فوكوياما مثلا).

الاقتصاد الوطني في خدمة الاقتصاد العالمي

قبل أن نتطرق إلى الأثر الاقتصادي للعملة على السيادة، يتوجب الإشارة إلى أن العملة الاقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فاعلية وتأثيرا في مسيرة العملة وتعتبر امتدادا للتطور العام للنظام الرأسمالي عبر التاريخ والذي بدأ منذ عصر الثورة الصناعية. وقد تكتفت عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمؤسسات الدولية الأمر الذي أسهم في ربط الاقتصاديات الوطنية

"تعميم الشيء وإكسابه الصفة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله: "و تعني كذلك بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتفانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. وعرفها بعضهم بأنها: "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود. أي أن الحدود الجغرافية لا يعتبر بها حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم". يعرفها علي حرب على أنها "التبادل المعمم على المستوى الكوني" ويعرفها برهان غليون كـ "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية".

وعرفها روبنز ريكابيرو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو

على السلطتين الزمنية والروحية.

أما السيادة مفهوما القانوني فهي لم تظهر إلا مع بودان في كتابه "الجمهورية" الصادر في 6 أجزاء عام 1576 حيث جعل منها -أي السيادة- عنصرا أساسيا مكونا للدولة وتعني عنده توفر القدرة الكافية من أجل إصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع والاستقلال عن كل سلطة خارجية. أما خارجيا فإن السيادة تتمثل في قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة تأتي من الخارج ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بحرية كاملة.

ويتجلى مفهوم السيادة في مظهرين سيادة داخلية وأخرى خارجية: سيادة الدولة الداخلية قدرة الدولة على تنظيمها الذاتي وذلك بتحديد نظامها السياسي بنفسها وسيطرتها على مواردها وسكانها واحتكارها لسلطة الإكراه والقوة المسلحة أما السيادة الخارجية فتتمثل في استقلال الدولة وحريتها التامة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى

العملة: تختلف العملة عن الكونية أو العالمية ويقصد بها في أبسط المفاهيم

وشروطها لتضاعف من حدة المشكلة وأدت بدورها إلى تفاقم مشكلة الدولة ومؤسساتها، لقد كانت أهم شروط برامج الإصلاح الهيكلي ان تراجع الدولة ومؤسساتها عن القيام ليس بالنشاط الاقتصادي فحسب بل أيضا أن تتنازل الدولة عن دورها الاجتماعي.

إلى جانب منظمة التجارة العالمية تعمل الشركات متعددة الجنسيات على خرق سيادة الدول وتعتبر الشركات متعددة الجنسية أو الشركات العابرة للحدود أو الشركات العملاقة عبارة "عن تجمع لشركات من جنسيات مختلفة ترتبط بعضها البعض بروابط الملكية المشتركة وتخضع لاستراتيجية إدارة مشتركة". وتعد الشركات متعددة الجنسيات بمثابة المحور الاقتصادي الأساسي للعملة فهي بمثابة الأداة التي تمول الانتاج وتعمله وتمثل السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي.

وتتركز هذه الشركات أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية واروبا الغربية واليابان وتسيطر على ثلثي التجارة العالمية في السلع والخدمات في العالم مما جعل منها الفاعل الرئيسي في التجارة الدولية وأصبحت لها اليد العليا في توجيه الاقتصاد العالمي.

وقد تحولت هذه الشركات في ظل العملة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد وجعلتها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها تجاه مجموعاتا فهي بذلك على حد تعبير أحد الدارسين "قد قفزت فوق الحدود التي تفصل بين الأقطار والحدود كما تمكنت من إزالة الحواجز الجمركية وتغلبت على كل القيود".

تمارس هذه الشركات عديد الضغوط على الدول للتأثير على سيادتها من ذلك قيامها بإغلاق فروعها أو نقلها لخارج الدولة سواء بطلب من الدولة الأم أو 'ذا

العالمي سياسات تحد من سيادة الدولة وذلك من خلال فرض سياسات اقتصادية كتحمله في عمليات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات والحد من تدخل الدولة في العديد من الشؤون الاقتصادية ولا تعرضت للخراب الاقتصادي نتيجة منع القروض عنها أو سحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنها.

من بين أهم السياسات الاقتصادية التي يفرضها صندوق النقد الدولي نذكر فرض تخفيض سعر العملة الوطنية والمصاريف المتعلقة بالإئفاق العمومي مما يولد مشاكل اجتماعية كارتفاع البطالة وانتشار الفقر وازدياد مديونية الدولة تجاه الخارج. هذا بالإضافة إلى برامج الإصلاح الهيكلي التي تفرضها المؤسسات الدولية وتنازل من سيادة الدول النامية فتضع اقتصاداتها تحت السيطرة المباشرة لصندوق النقد الدولي اللذان يقومان بتوجيهها وفق أعمدة مستطرة سياسيا واقتصاديا.

أما منظمة التجارة العالمية التي انشئت عام 1995 كخليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم "الجات"، فقد تأسست بعدما عرف العالم نموًا في التجارة وتحتوي هذه المنظمة 52 دولة ويكمن دورها في السهر على وضع قواعد التبادل التجاري وتحرير المبادلات التجارية قصد تدفق البضائع دون حواجز وقيود.

تقوم هذه المنظمة بخرق السيادة الوطنية والحد من حرية الدول في التصرف حسب مصالحها وتصوراتها وذلك عندما تقوم بفرض معايير تجارية واقتصادية معينة في سبيل تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام انتقال البضائع والخدمات والأموال.

جاءت برامج الإصلاح الهيكلي

بالاقتصاد العالمي من خلال التبعية المطلقة.

وتعتبر فترة الستينات من القرن الماضي فترة التحولات التي آذنت بتحول الاقتصادات الوطنية لخدمة الاقتصاد العالمي وذلك تزامنا مع التطور التكنولوجي والنقل السريع بين أجزاء العالم مع بروز فاعلين جدد منذ الحرب العالمية الثانية خاصة في الستينات، مثل المجموعة الأوروبية ومؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي وبذلك يتحول الاقتصاد الوطني لاقتصاد تابع للاقتصاد العالمي. في هذا الإطار تتمثل أهم المؤسسات التي تمارس من خلالها العملة ضغطا على الدولة في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء، والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة وهي مؤسسات تمول الدول النامية التي توجد في أوضاع اقتصادية متدهورة وتفرض عليها في نفس الوقت ضرورة طلب الإعانات المالية والاقتصادية فتتنازل الدول النامية على جانب من جوانب سيادتها لطلب الإعانات المالية والاقتصادية وذلك من خلال القبول بشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية دولية أحدثت عام 1944 لتشجيع التعاون النقدي الدولي وتنظيم العملات ما بين الدول وبيع العملات المساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الصعوبات الخاصة بالمدفوعات الأجنبية أما البنك العالمي الذي أنشأ سنة 1945 فله ثلاث مهام وهي الإقراض المباشر والإقراض غير المباشر وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتشجيع المشاريع التنموية والعمل على نمو التجارة الدولية.

يمارس صندوق النقد الدولي والبنك

تحولت هذه

الشركات في ظل

العملة إلى دول

حقيقية تقوم

بتفكيك الدول

وإعادة بنائها من

جديد

حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وجبارها على اتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها.

أما على الصعيد التكنولوجي فقد أصبحت الدولة غير قادرة على حماية سيادتها القانونية والسياسية نظرا لضعفها التكنولوجي إذ أحدثت الثورة والاكتشافات العلمية في مجال النقل والاتصالات ونقل المعلومات عبر الأقمار الصناعية وقنوات المعلومات تغيرات في مفهوم السيادة وأصبحت الممارسة الفعلية لمظاهرها تتحقق بقدر ما تحوزه الدولة أو ما يتيسر لها من إمكانيات يورفها التقدم العلمي والتكنولوجي

الأثر السياسي للعولمة: انهيار الدولة التقليدية

أسهمت العولمة في في تآكل المفهوم التقليدي للدولة بعناصره الثلاثة، فواقعيا لم يعد الإطار المكاني، أي الإقليم، خاضعا خضوعا تاما ومطلقا لسيادة الدولة وسلطتها، كما كان الحال من قبل، كما أن العنصر السكاني لم تعد ارتباطاته ومصلحه محصورة في نطاق إقليم الدولة فحسب، بل امتدت هذه الارتباطات والمصالح امتدادا أفقيا خارج نطاق إقليم الدولة، كما أن السلطة السياسية التي استندت في ممارسة القوة إلى مفهوم السيادة تواجه إشكالية تآكل السيادة التقليدية، ففي ظل العولمة وآلياتها ومؤسساتها لم تعد السلطة السياسية مطلقة اليد أو صاحبة السلطة المطلقة في ممارسة بعض مظاهر السيادة التقليدية تفرض الضرائب وتحديد سعر الضريبة الجمركية، كما لم تعد مطلقة اليد في استخدام العنف والقوة القهرية في مواجهة مواطنيها

وفي ظل منظومة العولمة تقوم هذه الدول بالتنازل عن سيادتها من خلال التنازل عن الخدمات التي تقدمها.

والتساؤل المطروح هنا: هل أن الدولة تتجه للتعويض عن عجزها أمام شعوبها بعد تبعية اقتصادياتها الى الاقتصاد العالمي إلى العنف، الذي نقصد به حرمان

مواطنيها من ثرواتهم التي أصبحت في متناول الاقتصاد العالمي عبر الرأسمالية المسيطرة على العالم؟

تراجعت سيادة الدولة سياسيا من خلال ظهور مؤسسات المجتمع المدني التي عملت على سحب بعض الوظائف من الدولة لذلك أصبحت الدولة الوطنية كيانا اعتباريا أكثر منه طبيعيا بفعل انكماش القيمة المادية للمجال الوطني وتفاقم دور الفواعل غير الوطنية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ويتجلى هذا التراجع كذلك من خلال فرض بعض المعاهدات والاتفاقيات على الدولة التي أصبحت ملزمة بتطبيقها واحترامها كما تراجع دور الدولة في صنع القرار السياسي لصالح رجال الاعمال والشركات متعددة الجنسيات

الانعكاسات الانسانية للعولمة

أسهمت العولمة في بروز مفاهيم جديدة تنال من السيادة الداخلية للدول مثل مفهوم حق التدخل الذي تحول الى واجب التدخل: التدخل بموجب حماية حقوق الإنسان، التدخل بموجب مكافحة الارهاب، التدخل بتعلة نزع أسلحة الدمار الشامل.

يعد التدخل بحجة حماية حقوق الانسان أخطر التطورات التي حدثت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي من حيث تأثيره على سيادة الدولة وذلك لعدة أسباب فالتدخل الانساني غير منضبط وغير مقنن وهو يعكس اختلال التوازن الدولي بعد بروز نظام الأحادية القطبية ونلاحظ أنه في الحالات التي يطبق فيها العالم العربي لم يسهم في حل المشاكل، بل زاد من تفاقمها.

نلاحظ كذلك تسييس مبدأ التدخل الانساني خاصة أنه لا يوجد توصيف موضوعي متفق عليه لاعتبار تصرف ما جريمة ضد الانسانية او انتهاكا لحقوق الانسان

التدخل كذلك بحجة حماية الاقليات العرقية من المسائل التي تخرج مبدأ السيادة حيث يصبح الاعتراف بحق الأقليات أمرا مفروضا على كيان الدولة من خلال تكثيف الاتفاقيات والتشريعات لحماية هذه الفئة من الناس.

خاتمة

يمكن أن نخلص للقول بأن العولمة اليوم تعيد تشكيل العالم من خلال ارتكازها على سياسات جديدة تروم فرضها على الدول والتي تقوم أساسا على ضرب سيادتها والهيمنة على مواردها الطبيعية وطمس خصوصياتها الثقافية لذلك تواجه أغلب الدول النامية تحديات كبرى خاصة أمام تزايد الحروب والصراعات القبلية والطائفية التي تعصف بها.

يمكن الإشارة في النهاية إلى أن للعولمة أيضا جوانب ايجابية تتمثل في زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول وتطويرة مما يؤدي إلى نمو الأدفاق التجارية للبلدان النامية.

أسهمت العولمة في

بروز مفاهيم

جديدة تنال من

السيادة الداخلية

للدول مثل مفهوم

حق التدخل

طبيعة السيادة في فكر الطبقة السياسية التونسية-

قيس سعيد نموذجاً

مقدمة

ماض مشترك مع شرط وجود إرادة جماعية تقوم على بناء مستقبل مشترك [3]. فتوقّر هذين العنصرين لهو جدير بقيام الأمة وقيام الدولة معاً، حيث يلعب كلّ من الأمة والدولة دور المؤثر على الآخر. ولكن تبقى الأمة في نهاية المطاف مجرد ركن من أركان الدولة، ويختلط مفهومها بمفهوم الشعب لذلك يصبح لدينا مصدرين من مصادر السيادة؛ سيادة الشعب وسيادة الأمة.

وبينما تعتبر النظريات القديمة أنّ الإله هو مصدر السلطة، وهو جوهر النظريات التيقراطية في تحديد صاحب السيادة، على غرار نظرية الحق الإلهي. نجد في المقابل نظرية سيادة الشعب، حيث يقول روسو "لو فرضنا أنّ الدولة مؤلفة من عشرة آلاف فرد فإن كل فرد يملك جزءاً من عشرة آلاف جزء" [4]. فهذه النظرية تعني أنّ الشعب هو مصدر السيادة داخل الدولة فكلّ فرد جزء من السيادة، وعلى هذا الأساس تصبح السيادة مجزأة ومقسمة بين الأفراد بحسب عدد أفراد الجماعة [5]. فمارسته للسلطة باعتباره صاحب السيادة تندرج ضمن نظام الديمقراطية المباشرة حيث يمارس الحكم بنفسه دون وساطة، وذلك عن طريق الاستفتاء أو الانتخاب، وكلاهما حقّ لكل مواطن باعتباره يملك جزءاً من السيادة. فنتائج الاقتراع تصبح تجسماً لإرادة الأغلبية. ويعتبر النائب وكيلاً في حدود السيادة التي تم التفريط بها له من قبل ناخبيه ويعتبر مسؤولاً أمامهم فقط، وعلى عكس ذلك يمكن عزله من قبل الناخبين.

إنّ سيادة الشعب وإن كانت تعتبر نظرياً هي الأقرب لمفهوم الديمقراطية في مختلف أبعادها الإجرائية، إلّا أنّ الانتقادات التي طالتها يمكن أن نلخصها في مستوى تجزئة السيادة بين أفراد الدولة، ممّا يؤدي إلى أن تكون السيادة غير مستقر بسبب التجدد الدوري

الاصطلاحي والنظري أن نوجّه اهتمامنا إلى مصطلحين مهمّين هما المجموعة البشرية والسيادة. فما هي السيادة؟

يتمحور مفهوم السيادة في نظر جوليان لافريار حول ثلاث ميّزات أساسية [2]؛ أولها، أنّ السيادة تنبني أساساً على القانون المتجسدة أساساً في وضع القواعد القانونية للأزمة. وثانيها، اعتبار السيادة سلطة أصلية أي أنّها لا تخضع إلى سلطة خارجية، أمّا الميزة الأخيرة فهي أنّ السيادة سلطة عليا تفرض على باقي مكونات الدولة الانصياع إليها. إذن فمع انعدام أحد هذه الميّزات يمكن أن ينجّر عنه خلل في ممارسة الدولة لسيادتها إمّا داخلياً أو خارجياً. ويمكن أن نذكر المراحل الثلاث التي مرّت بها الدولة التونسية منذ الاستعمار الفرنسي غابت فيه السيادة داخلياً ودولياً، ثمّ مع توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955، وانتهت المرحلة بإعلان الاستقلال التام يوم 20 مارس 1956 وبذلك أصبح للدولة التونسية سيادة كاملة على إقليمها داخلياً ودولياً. وهنا ننتقل من الحديث من نوع السيادة إلى الحديث عن صاحب السيادة. إذن من هو صاحب السيادة؟

ولا يمكن تصوّر دولة لا يكون الركن البشري أحد مقوماتها، فمن دون شعب لا توجد دولة. كما لا يمكن للشعب أن يشكل أمة إلّا بتوقّف مشترك يوحدّه. حيث نجد النظرية الموضوعية تعتمد العرق أو اللغة أو الدين وغيرها من الانتماءات الثقافية عي تشكل الأمة، وهي عناصر في مجملها تكون نسبية ولا تؤوّل حتماً إلى تكوين أمة. وهو ما حاولت النظرية الشخصية تجاوزه من خلال التركيز على الانتساب إلى

يحظى مفهوم السيادة بأهمية بالغة في مجال القانون، خاصّة منه مجال القانون الدستوري. فقد عرفت السيادة أو الدولة أو ما مثلهما من مصطلحات كما هائلا من التنظير والتفسير في مختلف الاتجاهات المعرفية. ذلك أنّ جلّ هذه التعريفات المتعددة تتمحور حول ثنائية السيادة الداخلية/الخارجية وثنائية سيادة الشعب/الأمة. ولن نسعى إلى التعمّق في هذه المفاهيم بقدر سعينا إلى تحليل طبيعة السيادة لدى قيس سعيد باعتباره حديث الساعة داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية. ولفهم طبيعة السيادة في فكر قيس سعيد، كان لزاماً علينا دراسة طبيعة السيادة في فكر الطبقة السياسية التي حكمت العشرة الأولى بعد الثورة، ومن قبلها إعطاء لمحة عن طبيعة السيادة في فكر الطبقة السياسية بعد الاستقلال.

السيادة وصاحب السيادة

يصعب تحديد مفهوم السيادة في معناه المطلق أو الضيق ما لم تتوقّف مقومات أساسية منها "الدولة"، والتي تتعدّد محاور دراستها انطلاقاً من مدلولها وأشكالها. فامن ناحية الشكل، نجد الدولة الموحدة بنظامها المركزي والأمركي والدولة المركبة سواء كانت اتحادية أم غير اتحادية. أمّا مدلولها فنجد فيه أولاً تحديد أركان هذه الدولة، والتي نجدها تتكوّن من المجموعة البشرية والتي تعتبر شرطاً ضرورياً لتكوين الدولة إضافة للإقليم والسلطة، وثانياً نجد الشخصية القانونية للدولة وسيادة الدولة [1]. ويمكن وفق هذا التأصيل



بقلم: محمد حدّاد

دكتور في الهندسة الكهربائية
وطالب فلسفة

mohamed@tounesaf.org

”

لا يمكن تصوّر دولة لا

يكون الركن البشري

أحد مقوماتها، فمن

دون شعب لا توجد

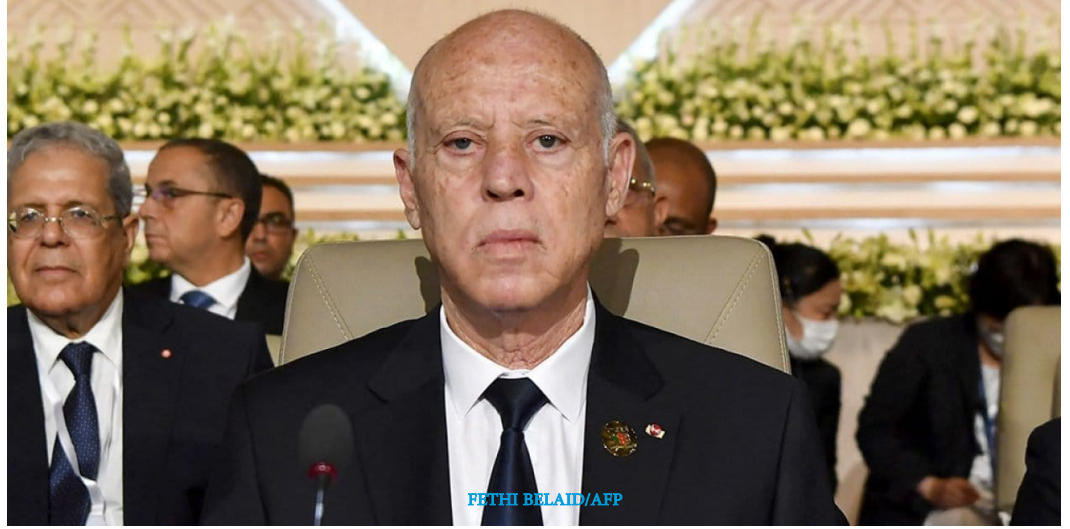
دولة. كما لا يمكن

للشعب أن يشكل أمة

إلّا بتوقّف مشترك

يوحدّه

“



FETHI BELAID/AFP

على عكس نظرية

سيادة الشعب فإن
نظرية سيادة الأمة لا
تقوم على تجزئة
السّيادة، فالأمة تمثّل

وحدة مجردة لا

تقتصر على الأجيال

الحاضرة فقط وإلّا

تشمل أيضًا الأجيال

السابقة والأحقة

خلال فترة الرئيسين الحبيب بورقيبة وبن علي. ومرورا بدستور الثورة الذي تمتد المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 27 جانفي 2014، والذي يلخّص لنا طبيعة السّيادة بعد الثورة، وصولا إلى دستور قيس سعيد محور الاستفتاء في 25 جويلية 2022.

نجد في توطئة دستور 1959 التنصيص على أنّ الشعب هو صاحب السيادة، كما تمّ التأكيد في الفصل الثالث على انه يمارسها من خلال السلطة التشريعية بواسطة "مجلس الأمة"، وإذا دققنا في القانون عدد 86 لسنة 1959 المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الأمة، نلاحظ أنّ الدولة تأخذ بمفهوم سيادة الشعب من خلال عملية الاقتراع، خاصة في الفصل الثالث عندما تمّ التأكيد على أنّ "الانتخاب هو حق للجميع". وفي المقابل نجد في الدستور أحد شروط نظرية سيادة الأمة في الفصل 25 حيث يعتبر "نائب مجلس الأمة نائبا للأمة جمعا"، والمقصود بالأمة هنا هي الأمة التونسية. فالنائب لا يمثل من انتخبه فحسب وإلّا يمثل أيضا أمة كاملة. ولا نعثر في فصول الدستور على إمكانية سحب الشعب للثقة من ممثليه ولا يمكن له كذلك مساءلة من ينوبه. وقد تمّ سنة 1975 تنقيح الدستور الذي اسند بصفة استثنائية الرئاسة مدى الحياة للرئيس الحبيب بورقيبة. فبناء على ما تم إضافته للفصل 40 من دستور 59 عن طريق القانون الدستوري عدد 19 لسنة 1975 ظلت نظرية سيادة الأمة سائدة في شخص الحبيب بورقيبة. اما في سنة

الأخذ بهذه النظرية توجد فيه خطورة على حقوق وحرّيات الأفراد، باعتبار أنّ ممثلي الأمة قد يستبدون بالسلطة عن طريق القيام بأعمال تمس بهذه الحقوق والحرّيات على أساس أنها تعبر عن إرادة الأمة، لا يجوز الاعتراض عليها" [8].

ورغم الانتقادات الموجّهة للنظريتين، إلّا أنّهما قد لعبتا دورا أساسيا في تطوّر حقل القانون الدستوري وميدان الفكر السياسي. فهما رغم اختلاف أسسهما الفلسفية تتفقان على أنّ السّيادة ملك للشعب خاصة من الناحية العملية، سواء عن طريق النظام النيابي أو من خلال الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة. وهو ما قد يوضّح سبب الأخذ بالنظريتين معا في أغلب الدّول.

وبناء على ما سبق نتساءل، كيف كانت طبيعة السّيادة في فكر قيس سعيد؟ وفيما سبقها في فكر الطبقة السياسية التي حكمت العشريّة الأولى بعد الثورة؟ ومن قبلها في فكر الطبقة السياسية التي حكمت قبل الثورة التونسية؟

طبيعة السّيادة لدى قيس سعيد

لا يمكن فهم طبيعة السّيادة إلّا من خلال دراسة الدساتير الثلاث التي عرفتها تونس بعد الاستقلال، بدءا بدستور 1959، والذي يمكننا من فهم طبيعة السّيادة بعد الاستقلال،

لأعضاء مجلس النواب. وهو ما أجبر رجال الثورة الفرنسية مثلا على الأخذ بنظرية سيادة الأمة [6]. كما تعتبر هذه النظرية هي ثاني النظريات الديمقراطية الخاصة بتحديد صاحب السّيادة، لتكون السّيادة حسب هذه النظرية مملوكة لأفراد الشعب لا بصفتهم الشخصية بل بوصفهم هيئة معنوية مجردة هي الأمة، والتي تتميز عن شخصية الأفراد المكوّنين لها [7].

وعلى عكس نظرية سيادة الشعب فإنّ نظرية سيادة الأمة لا تقوم على تجزئة السّيادة، فالأمة تمثّل وحدة مجردة لا تقتصر على الأجيال الحاضرة فقط وإلّا تشمل أيضًا الأجيال السابقة والأحقة. كذلك نجدتها تعتمد في بعدها العملي على نظام الحكم القائم على التمثيل، لتكون فيه الهيئة المنتخبة مالكة لحق التعبير عن إرادة الأمة، ولا تمثّل الناخبين. فالناخبون هنا لا يحقّ لهم إعطاء تعليماتهم لنواب الأمة عند ممارستهم لسلطاتهم التشريعية باعتبار ان الاقتراع لا يعتبر حقّا وإلّا هو وظيفة، فأعضاء المجلس النيابي يقومون بمهمتهم هذه وفقًا لما تتطلبه مصلحة الأمة، ولا يكونون مسؤولين عن أعمالهم أمام الناخبين.

ولم تقتصر الانتقادات فقط على نظرية السّيادة الشعبية، فقد تعرّضت نظرية سيادة الأمة أيضا إلى عدّة انتقادات؛ "خاصة مسألة اعتبار الأمة وحدة مستقلة عن أفرادها، واعتبارها شخصا معنويًا، مما يترتب وجود شخصين معنويين يتنازعان السّيادة هما: الأمة والدولة. كذلك فإنّ

سنوات التي تلت الثورة وقد حرص على تأكيد ذلك في جلّ تصريحاته. كما أكد على مفهوم الأمة الإسلامية وعلى مقاصد الشريعة في، وهو ما تمّ تجسيده في الفصل الخامس من مسودة الدستور الجديد موضوع الاستفتاء، ليعتبر تونس جزء من الأمة الإسلامية ويؤكد التزامه بمقاصد الإسلام.

ونجد في دستور 2014 أنّ الفصل 62 يختص مجلس النواب بممارسة المبادرة التشريعية بمقتراحات قوانين من عشرة نواب على الأقل. منا يمكن لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تقديم مشاريع قوانين، أمّا مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على المعاهدات ومشاريع قوانين المالية فهي من اختصاص رئيس الحكومة. وقد ركّز هذا الفصل على أولوية النظر في مشاريع القوانين المقدّمة من رأسي السلطة التنفيذية على حساب مقترحات القوانين المقدمة من النواب. أمّا الفصل 68 من الدستور الجديد موضوع الاستفتاء، فيقترب في معناه العام إلى المعنى المبين في الفصل 62 من دستور 2014. واللافت للنظر هو إلغاء دور رئيس الحكومة في تقديم مشاريع قوانين، أمّا تقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات ومشاريع قوانين المالية فقد أصبحت من اختصاص رئيس الجمهورية. وتأكيداً على إلغاء دور رئيس الحكومة، نلاحظ في الفصل 101 من الدستور الجديد أنّ السياسة العامة للدولة يضبطها رئيس الجمهورية السياسة العامة ويحدّد اختياراتها الأساسية على عكس الدستور القديم عندما كان يختص بها رئيس الجمهورية بعد أن يستشير رئيس الحكومة. وأصبحت الحكومة تنفّذها طبقاً لتوجهات رئيس الجمهورية. أمّا من ناحية المسؤولية فقد أصبحت الحكومة مسؤولة عن تصرفها أمام رئيس الجمهورية (الفصل 112 من دستور 2022) عوضاً عن مجلس نواب الشعب (الفصل 95 من دستور 2014).

وإذا أكملنا مقارنة فصول الدستورين، فعلي عكس دستور 2014 وتفتيته للسيادة بين السلط الثلاث، نجد أنّ الدستور يعمل في مرحلة أولى على إلغاء دور رئاسة الحكومة وإضفاء دور التبعية لرئاسة الجمهورية، وبالتالي توحيد قطبي

وليس لناخبيه، ولا نجد كذلك أنّ النائب يُساءل عن أعماله أو إمكانية أن تُسحب منه الوكالة.

ونتساءل هل أنّ هذا الدستور في تطبيقاته أرسلنا دون أن نشعر إلى رحاب الدكتاتورية؟ خاصّة مع إشارة مضمونه كما الدستور القديم إلى سيادة الأمة. فإذا عدنا إلى التوطئة نجد أنّ النظام هو نظام جمهوري تشاركي بين السلطة التنفيذية والتشريعية، فعلى غرار النائب فإن رئيس الجمهورية كذلك لا يكون ولاه إلا لتونس وليس لناخبه. وينتهي بذلك دور الناخب مع عملية الاقتراع، لكنها لا تنتهي عند حد الانتخاب، لتحضر أحياناً في شكل حركات احتجاجية. وتتحول سيادة الأمة لتظهر من جديد بعد الإعلان عن النتائج، ولكنها سيادة مجزأة لا بين أفراد الشعب وإمّا بين ممثليه في مجلس النواب ورئاسة الجمهورية. ولم تظهر هذه التجزئة للعيان في ظلّ التوافقات التي وقت بين كتلة حركة النهضة والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، إلا أنّها عرفت مأزقاً في ظلّ ترؤس راشد الغنوشي لمجلس النواب وقيس سعيّد لرئاسة الجمهورية، ليتنازعا سيادة الأمة بتعلّة المشروعية الانتخابية المستندة على سيادة الشعب، إلى جانب رئيس الحكومة المنبثق عن الأغلبية البرلمانية. ممّا أدّى إلى تجميد مجلس النواب في 25 جويلية 2021 وانقسام الشعب التونسي بين معارض لهذه الإجراءات ومؤيد. فما هي طبيعة السيادة في فكر قيس سعيّد؟

لا يمكن فهم طبيعة السيادة في فكر قيس سعيّد إلا بالرجوع إلى مراجع القانون الدستوري التي يستند عليها. ونستند في تحليل طبيعة هذه السيادة إلى بعض تصريحاته منذ انتخابه رئيساً للجمهورية وانطلاقاً من الدستور موضوع الاستفتاء في 25 جويلية 2022. فمن أهمّ تصريحاته ضدّ الأحزاب هو اتهامها بإغراق الدولة في مناهات اجتماعية واقتصادية طيلة العشر

1981 فقد تمّ تنقيح الدستور عن طريق القانون الدستوري عدد 47، وتمّ من خلاله تعويض مصطلح مجلس الأمة بمجلس النواب. كما تمّ الإبقاء على الفصل 25 والذي يقرّ بأنّ النائب يمثل الأمة جمعاء والإبقاء على عبارة أنّ الشعب هو صاحب السيادة رغم ما وقع من تنقيحات منذ بداية عهد بورقيبة إلى عهد زين العابدين بن علي والتي كانت آخرها سنة 2008. وهو ما يمكن أن نفسره بانتهاء سيادة الشعب مع نهاية العملية الانتخابية، لتبدأ سيادة الأمة عبر نواب الشعب أو رئيس الجمهورية. وكما رأينا في مجمل الانتقادات التي وُجّهت إلى نظرية سيادة الأمة، خاصّة إمكانية استبداد ممثلي الأمة بالسلطة عن طريق القيام بأعمال تمس بالحقوق والحريات باسم إرادة الأمة نفسها.

فكانت الثورة التونسية ردّة فعل على سياسة الدولة منذ الاستقلال إلى غاية اندلاعها وهروب بن علي يوم 14 جانفي 2011. ذلك أنّها كانت سياسة مبنية على الديمقراطية في ظاهرها، ولكنها تجذّر قيم الدكتاتورية التي نقرّ بوجودها من خلال ازدواجية صاحب السيادة طيلة فترة ما قبل الثورة. ليتّم بعدها إعادة انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد، ثمّ المصادقة عليه يوم 26 جانفي 2014، بعد مساجلات حادة ثلاث سنوات. ولا يمكن معرفة صاحب السيادة في هذه الفترة إلا بتحليل فصوله، فاللافت للنظر في التوطئة الدستور أنّ السيادة للشعب يمارسها عبر الانتخابات. أمّا من ناحية السلطة التشريعية فالشعب يمارسها إمّا عن طريق ممثليه أو عن طريق الاستفتاء على عكس الدستور القديم الذي ينصّ على ممارسة السلطة التشريعية عن طريق مجلس الأمة. وفي المقابل لا نجد أنّ النائب يمثل الأمة جمعاء في حين أنّ أداء القسم الموجود في الفصل 58 يعلن النائب ولاه التام لتونس

”
إنّ دور رئيس
الجمهورية يستمدّه
من نظرية سيادة
الأمة والتي نجد
أثرها في توطئة
الدستور الجديد
بالتركيز على ربط
أمجاد الماضي وآلامه
بمستقبل الأجيال
القادمة

“

الهوامش

1. لمزيد التوسع راجع: عبد الفتاح عمر، **الوجيز في القانون الدستوري**، مركز النشر الجامعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 1987، العنوان الأول من القسم الأول: الدولة، ص. ص. 159-198
2. عبد الفتاح عمر، **الوجيز في القانون الدستوري**، مركز النشر الجامعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 1987، ص 177-178
3. راجع الفقرة الأولى من المبحث الأول من الفصل الأول من العنوان الأول من القسم الأول: المجموعة البشرية والأمة، من كتاب **الوجيز في القانون الدستوري** للعميد عبد الفتاح عمر، مرجع سابق، ص 160-168
4. Rousseau, **Du Contrat social**, éd. GF-Flammarion, Paris, 1996, P.87
5. راجع محمد رضا بن حباد، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**، مرجع سابق، الباب الثالث من الجزء الأول: السيادة في الدولة، ص 155-165
6. سام دلة، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ص 88-87 <https://lib.imamhussain.org/lib/book/6131>
7. راجع محمد رضا بن حباد، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية**، مرجع سابق الفقرة الأولى من المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثالث من الجزء الأول: الأمة هي صاحبة السيادة، ص 157
8. سام دلة، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، مرجع سابق، ص 91
9. تمت كتابة وتقديم هذه الورقة البحثية في الجامعة الصيفية الثالثة تحت عنوان "الشعب والسيادة" التي نظمتها جمعية تونس الفتاة ومؤسسة كونراد أديناور، والتي انتظمت قبل استفتاء 25 جويلية 2022 وقبل تنقيح القانون الانتخابي في 15 سبتمبر 2022، وذلك في سوسة من 14 إلى 18 جويلية 2022.
10. زهير الخويلدي، **العقلانية والأدائية والعقلانية التواصلية**: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=627936>
12. المرجع السابق

جميع الأطراف من التعبير عن آرائها والدفاع عن نفسها وتكريس ديمقراطية النقاش التي تضمن الإجماع عن طريق الإقناع بالحجة الكافية والتفاعل الإيجابي بين الذات وتقريب وجهات النظر وتقديم التنازلات دون إقصاء لمختلف المكونات المعنية^[11]. ويمكن إن نلمح هذا الإقصاء في اكتفاء الشعب بممارسة سيادته في حدود الانتخابات لينتقل بعدها مفهوم سيادة الأمة إلى إقصاء دور الشعب في بلورة أهم السياسات الاستراتيجية. وبلوغ ذلك يجب تعميم الفعل التواصل داخل الفضاء السياسي حتى يصبح مهماً ومعتداً به قبل تعميمه داخل الفضاء العمومي.

خاتمة

سيظل تحليل مختلف أنواع السيادة أو معرفة صاحب السيادة في أي دولة متصلاً اتصالاً مباشراً بنصوص الدساتير مهما اختلفت مرجعياتها ومساراتها السياسية. والأفت للنظر أنه مع تقدم الزمن وتطور الشعوب أصبحنا نلاحظ مزجا بين سيادة الشعب وسيادة الأمة، إلا أن ذلك لا يحول دون الاتجاه إما نحو الديكتاتورية في ظل النظام الرئاسي أو نحو تفتيت سيادة الأمة داخل النظام البرلماني وهو ما عرفته تونس تحديداً بعد الثورة، وفي كلتا الحالتين يزعج بنا هذين النظامين إلى مآزق سياسية واجتماعية لا يمكن الخروج منها إلا بتطبيق فعلي وجدّي للفعل التواصل داخل الفضاء السياسي، وضرورة التحلي بإيقاف النقاش بين السياسيين، ذلك أنهم يمثلون على نحو ما مرآة المجتمع.

جديدة أو ممارسة لدكتاتورية مصبوعة بالديمقراطية الصورية. وهو ما يمكن اعتباره مشكلاً أساسياً في مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد الثورة.

الفعل التواصل كحل بديل لتفادي الازمة السياسية

نطرح هذا الحل رداً على طريقة التعاطي مع المآزق السياسية التي شهدتها تونس، خاصة في فترة ما بعد الثورة وفي فترة ما بعد 25 جويلية 2021. لنعتمد نظرية الفعل التواصل التي أحدثها يورغن هابرماس لتجاوز الفعل الأداتي. فإذا نظرنا إلى الفعل الأداتي الذي يعبر عنه بالعقل الأداتي، عقل يعتمد أساساً على البرمجة والتخطيط في بعده النظري كما يستند إلى البعد العملي النفعي من خلال التنفيذ والتسيير، والاعتماد على الوسائل التقنية والعلمية. ومن بين الوسائل الأدائية التي تتركز عليها الطبقة السياسية هي القوانين والدساتير، والتي تمّ تكريسها للسيطرة على الشعوب بتعلة الديمقراطية وممارسة الحرية، فاستحالت تقنيات للاستعباد والاستغلال. فـ"العقل الأداتي هو جهاز تكنوقراطي يسيّر المعرفة والمجتمع من المركز ويهيمش الأطراف ويؤسس للشخصية السلطوية والنظام الشمولي والإدارة البيروقراطية والاستبداد الديمقراطي والحكم الفردي"^[10].

ويقترح هابرماس العقل التواصل كحل بديل للعقل الأداتي في ظل نظرية الفعل التواصل. فبعيدا عن المنطق الغائي للعقل الأداتي ينبني العقل التواصل على الاتفاق بعيدا عن الضغط والتعسف لبلورة إجماع حول عدة مسائل مشتركة وقضايا جوهرية دون تعسف من أي طرف من أطراف النزاع على الآخرين. ليكون الاتفاق نتيجة نقاش موضوعي. ولن يثمر نتائج ترضي الجميع إن لم يقع "التحرر من مختلف أشكال الضغط والسيطرة والإكراه والهيمنة وتمكين

السلطة التنفيذية. أمّا ما يهّم السلطة التشريعية فعلى عكس الدستور القديم يمكن أن نلاحظ في الدستور الجديد أنه قد تمّ إضافة مجلس جديد أطلق عليه اسم "المجلس الوطني للجهات والأقاليم"، أصبح يتقاسم إمكانية المصادقة على قانون المالية ومخططات التنمية مع مجلس النواب، خاصة بعد تقليص مهام مجلس النواب كإعطاء الثقة أو سحبها من الحكومة ليصبح سحبها من اختصاص رئيس الجمهورية. وبقي دور المجلس في الدستور الجديد مقتصرًا على التوجه لأعضاء الحكومة بأسئلة كتابية أو شفاهية أو الدعوة إلى الحوار حول السياسة التي تتبعها الحكومة. ولئن تمّ توحيد السلطة التنفيذية بصلاحيات أكثر، وهو ما نجده مماثلاً لدستور 1959. فقد تمّ في المقابل تقليص دور مجلس النواب بتقاسمه للسلطة التشريعية في جزء منها مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم. نجد أزمة التصادم بين الرئاسات الثلاث التي وُسم بها دستور 2014 تعود في صيغة جديدة بعد أن قام الدستور الجديد بتصديدها داخل السلطة التشريعية بين مجلسين، ولتلعّب السلطة التنفيذية في شخص رئيس الجمهورية دور المنفذ في حال التصادم بينهما، وهو ما نرجح وقوعه في مناسبات عديدة.

إن دور رئيس الجمهورية يستمدّه من نظرية سيادة الأمة والتي نجد أثرها في توطئة الدستور الجديد بالتركيز على ربط أمجاد الماضي وآلامه بمستقبل الأجيال القادمة، أي أنّ هذا الدستور يعبر عن الماضي والحاضر والمستقبل. وهو ما يمكن أن نفهمه في أداء اليمين بالنسبة لرئيس الجمهورية وتركيزه على الرعاية الكاملة للوطن (الفصل 92 من دستور 2022)، وتجلّى هذه الرعاية في ربط ماضي البلاد بمستقبلها، وهذا ما نجده في مفهوم سيادة الأمة. اما ملامح سيادة الشعب فنجدها خاصة تقف عند حدود العملية الانتخابية. اما من ناحية سحب الوكالة (الفصل 61 من دستور 2022) وفق هذه النظرية يبقى غير مفهوم ومرتببط بصور القانون الانتخابي^[9]. ونظر إلى الخلط بين سيادة الشعب وسيادة الأمة إلا ان مفهوم سيادة الأمة كان طاغيا في هذا الدستور الجديد. خلط وإن أنتج لنا دكتاتورية قبل الثورة وأنتج لنا صراعا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتتساءل بعدها عن إمكانية إعادة إنتاج دكتاتورية

التحركات الاحتجاجية الاجتماعية بتونس بعد

الثورة والتعبير عن السيادة

الاحتجاجي وتُمييزا له.

إنَّ في مشاركة مختلف أطياف المجتمع إيمان واسع بقدرة الحراك الاحتجاجي على خلق التغيير وحلحلة الواقع وفي ذات الوقت تعبير عن الرفض وإدانة للسياسات الاجتماعية بالأساس وثورة ضدَّ القوانين الجزرية أو غير المنصفة، وبالتالي تقديم تصور مجتمعي بديل يناهض العنف والقمع والتمييز.

ومن الخصائص المميزة للتحركات الاحتجاجية الاجتماعية طيلة العقد الماضي، الأشكال النضالية المستحدثة في الاحتجاج، فلم يعد الشارع هو الفضاء الوحيد الحاضن لهذه التحركات بل انفتح المحتجون على فضاءات بديلة كملاعب الكرة التي أضحت فضاءات موازية عبر ما تقوم به مجموعة "الألتراس" من نشاطات يلفت الأنظار فقد استطاعت هذه المجموعات خلال عقدين من الزمن تحويل مدارج الملاعب إلى فضاءات للاحتجاج والتعبير والتظاهر من خلال "تعبيراتهم الفنية خصوصا الأغاني التي تكون مشحونة بمعان خارجية عن الإطار الرياضي وحاملة لمضامين سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية، والتي تتمحور أساسا حول الدفاع عن الحقوق والحريات والتجاهر بمعاداة ما يعتبرونه أنظمة دكتاتورية"[3]. وقد نجحت هذه المجموعات عبر العالم في إرباك الأنظمة التي تحكمها وزعزعة أركانها في مرات عديدة[4].

إنَّ هذا الانتقال من الخارج (الشارع) إلى الداخل (الملعب) والانزياح من لحظات التشجيع وما يرافقها من أهزاج وفرح إلى أغاني تذمر واحتجاج وانتقاد للواقع بكافة تشعباته، يُصمِّرُ رغبة المحتجين في التجديد وتثبيت أقدامهم في المشهد العام عبر تقديم رؤية نقدية للواقع بشكل لافت ومستجد وطريف قادر على الحشد والتجميع خاصة فئة الشباب التي باتت تشهد عزوفا عن المشاركة في الشأن

وإشغال النيران والمواجهات الحادة مع الأمنيين... باعتبار الفعل الاحتجاجي فعلا مجندرا يندرج ضمن مسألة توزيع الأدوار[2] التي تجعل من كل نشاط يحتاج مواجهة ومجازفة نشاطا ذكوريا أساسا. وهو ما يُضفي بُعدا تقليديا كلاسيكيا على هذه الحركات.

في مشهديات الحركات الاحتجاجية غداة ثورة جانفي 2011

لكن ومع ثورة 2011 هبَّت رياح التغيير على الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدت "حالة يُمكن أن تُسميها تمكينا للفئات التي عادة ما تكون عازقة عن المشاركة السياسية والمجتمعية. فالشباب كان بمثابة خاصرة الاحتجاجات، كما أن المرأة شاركت بقوة غير معهودة، وكانت في مقدمة المحتجين. وهكذا نجد أنَّ الاحتجاجات نجحت في إفراز نخبة قيادية جديدة، وإدماج فئات ظلت بعيدا طويلا عن المشاركة"

لقد أصبح للمرأة مرثيتها النضالية بعد أن حُجبت طويلا عن المشاركة، بفضل اقتحامها هذه الدائرة الذكورية المسيجة بالمقولات النمطية الثقافية وإثبات قوتها وأهليتها لقيادة التحركات والمشاركة فيها والسير في الصفوف الأولى دون أي خشية أو خوف لا سيما إذا ما تعلَّق الأمر بمدينة الدولة وحقوق النساء.

ينضاف إلى مشاركة المرأة الفاعلة ظهور فئات اجتماعية أخرى من التخلي والسرية إلى العلنية نذكر مثلا على ذلك عابري وعابرات الهوية الجندرية والكويريين، وقد أثار هذا البروز جدلا واسعا بين مؤيد يعتبر ذلك علامة صحية ومؤشرا سليما لترسيخ مفهوم التعددية وتدريباً على احترام الحريات الفردية ومُنتقدا يرى في ذلك موقفا وفجورا وتشويها للفعل

تمهيد

شهدت تونس في تاريخها المعاصر عددا من التحركات الاحتجاجية لعلَّ أبرزها أحداث 26 جانفي 1978 أو ما يُطلق عليه بالخميس الأسود والذي "تحوَّل من إضراب عام أعلنته قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى حالة شعبية رافضة لسياسات الحكم وخياراته، أُمسى في قراءات المؤرخين حدثا يختزل سياقات مرحلة بأكملها من التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد"[1]، مروراً بانتفاضة الخبز ديسمبر 1983- جانفي 1984 إثر الزيادة في سعر الخبز ورفع الدعم عن بعض المواد الأساسية، وصولاً إلى انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 وأحداث بنقردان في أوت 2010 اللذان كانا بداية للمسار الطويل الذي أدَّى إلى الثورة التي اشتعل فتيلها ديسمبر 2010 وانتهت بإسقاط النظام.

إنَّ ميزة الاحتجاجات المذكورة أعلاه طابعها العفوي وخلوها من أي تأطير حزبي في مرحلة أولى ثم تبيَّنها من طرف إتحاد الشغل الذي لعب دور تعبوي وتنظيمي في مختلف هذه المحطات بما له من قوَّة دفع وتأثير على أصحاب القرار ولصلة هذه التحركات بالسياسات التنموية للبلاد وتدهور الوضعية المعيشية للمواطن وهو دور الاتحاد حاضنة العمل النقابي والشريك الاجتماعي الفاعل في الدفاع عن الطبقة الشغيلة وضمان الموازنات. إضافة إلى الميزة السابقة يُلاحظ الباحث السمة الجندرية لهذه التحركات القائمة على الحضور المكثف والمركّز للرجل وتتدعّم هذه الفكرة عند تصفّح سجلات الشهداء أو المعتقلين وهي سجلات ذكورية الأسماء في أغليبيتها الساحقة، ويُفسّر غياب العنصر النسائي هنا بمقتضيات هذه التحركات القائمة على الاعتصام



بقلم: ضو سليم

أستاذ وباحث في اختصاص العربية

”

لقد أصبح للمرأة

مرثيتها النضالية بعد

أن حُجبت طويلا عن

المشاركة، بفضل

اقتحامها هذه الدائرة

الذكورية المسيجة

بالمقولات النمطية

الثقافية

“



Egyptianindependent.com

”
إنّ هذا التحوّل في
أشكال وطرق التعبير
صاحبه تحوّل في
المضامين والموضوعات

فلم تعد المسألة
الاجتماعيّة ممثّلة في
الفقر والبطالة وتدنيّ
مستوى المعيشة هي
شعار المرحلة

“

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بتونس/ خليه ينتن حملة مقاطعة السمك لغلاء الأسعار/ تعلمّ عوم/ سيّب جمنة...، أو النهي مثل الرخّ لا/ المحترّش ما يقرّيش....

إنّ هذا التحوّل في أشكال وطرق التعبير صاحبه تحوّل في المضامين والموضوعات فلم تعد المسألة الاجتماعية ممثّلة في الفقر والبطالة وتدنيّ مستوى المعيشة هي شعار المرحلة، بل بات المحتجّون يوسّعون آفاق الاحتجاج ويتوزّعون في ذلك مجموعات وطبقات وفق مجالات الاهتمام، وتوزّعت طبقا لذلك مواضيع الاحتجاجات إلى جملة من المسائل يمكن حصرها في ما يلي:

1/ مسألة الثروات الوطنيّة

ولنا في قضية هنشير جمنة [8] وحراك الكامور [9] خير مثال على ذلك، وذلك في إطار رغبة المحتجّين في تأمين الثروات والتوزيع العادل للثروة وتوفير مواطن الشغل لأبناء الجهات الداخلية ونيل الاعتراف الاجتماعي. أمّا قضية هنشير جمنة فتتلخّص في مطالبة أهالي المنطقة والمجتمع المدني باسترجاع إحدى الضيعات الفلاحية التي كانت على ملك المعمرين والمعروفة بـ "هنشير معمر" من الدولة/ تحديدا من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بعد أن فوّت فيه بالتسويغ لصالح المستثمرين الخواص، وتطوّرت المطالبة إلى حركة احتجاجية واسعة

من جدران أنهج وشوارع المدن التونسية وخاصة العاصمة لا سيما تلك المتفرّعة عن شارع الحبيب بورقيبة الذي يُمثل رمز السيادة الوطنية وواجهة البلاد أمام الزوار الأجانب إلى جانب واجهات العمارات وأنفاق المترو ومحطات الحافلات، فصار الشارع مساحة هامة من مساحات التعبير وحملّ شعارات ثوريّة وفضاء إبداع منفلت عن عقال القوانين والأطر الرسمية والفضاءات الثقافية، باعتباره لم يحظ بعدّ باعتراف رسمي من سلطة النقاد والمبدعين الأمر الذي جعله يوسم بالهامشيّة، وتتضح نبرة الغضب واضحة من خلال الرسوم الكاريكاتورية التي يقع طباعتها، والشعارات المكتوبة والتي احتلّت كذلك الفضاء الرقمي خاصة الفايسبوك الذي يشهد استعمالا كثيفا وواسعا ما يعني الترويج للقضية والتعريف بها أكثر عبر تناقل الهاشتاغات ونسخها وإصاقها.

وتتميّز هذه الهاشتاغات بميزتين، الأولى وجازتها وهي ترد على نحوين إمّا جملا خبريّة من قبيل فلقطنا/ أنا زادة وهي الحملة المقابلة ل MeToo في تونس لمناهضة التحرّش/ مانيش مسامح/ زواولة/ هاو وجهي ... أو إنشائيّة في صيغة الأمر من قبيل يزيكم باسطة تنديدا بتردي

السياسي والنقاش حوله. إضافة إلى ملاعب الكرة إتجهت بوصلة المحتجّين وخاصة الشباب منهم نحو الفنون بكافة أنواعها تعبيرا عن الغضب والتمرد فوجدوا في فن الشارع l'art de rue وسيلة تعبيرية طريفة تنأى عن الموجود المتداول الذي أستهلك حتى مُل منه، و "تسعى من خلالها إلى إرساء مناخ تفاعلي جديد لا فقط مع النظام السياسي الحالي وإنما أيضا مع محيطها الاجتماعي ككل [5]."

ويضمّ فنّ الشارع "جملة من الممارسات الفنيّة المتنوّعة، كالغرافيتي وكتابات الغضب على الجدران والأعمال المركبة والعروض القياسية والمعلقات، بالإضافة إلى التقنيات والوسائط لا مجال لمقارنتها من وجهة نظر فنيّة كالكتابة والتلوين على الجدران، ملصقات ومونتاغ الفيديو والفوارق اللونية.... ومن وجهة نظر سوسيوولوجيّة يُشكّل فنّ الشارع مختبرا هاما لتحليل التوترات الراهنة بين منطق الخلق والإبداع وجمالية التلقي من ناحية، وبين الفضاءات الفنيّة العامة والمؤسسات المتحفية من ناحية ثانية [6]، إضافة إلى ما ينطوي عليه هذا النوع من الفنون من حمولة دلالية ورسائل مشفرة سياسيا تدين الواقع لتتحوّل "جدران وأرصعة المساحات العموميّة لإطار مستعدّ لخلق ثوب القلق والإفلات من الروتين اليومي وثقله، وجسر تواصل ونقطة تقاطع والتقاء بين الشباب الممارس لفن الشارع والفاعل السياسي [7]، وقد أخذ هذا الفنّ يكتسح مساحات هامة

روائحها في الأرجاء في منطقة تعد قطبا سياحيا من درجة أولى، وازداد الأمر ضراوة لتتحول إلى مواجهات مع القوات الأمنية واعتداءات وإيقافات في صفوف المحتجين. والملاحظ في هذه الحملة التفاف كافة أهالي الجزيرة حول هذا المطلوب المشروع بغض النظر عن كافة الحساسيات العرقية والمذهبية واللونية التي كانت تخرق النسيج المجتمعي وتنشئ فروقات حادة يتجلى ذلك بوضوح في التوزيع الحضري للأحياء والمساجد والمصاهرة... وهو ما يؤكد مرة أخرى تفوق الجهوي والمحلي على حساب الحزبي والسياسي الذي أثبت فشله وتهوانه.

وذاات الأمر وقع في صفاقس عندما ضغط المجتمع المدني بكافة مكوناته وأطيافه وقاد حملة شرسة لأجل الضغط على مصنع السياب كي يُغلق، و"يقع مصنع السياب الذي يلقبه البعض بـ"مصنع الموت" على الشريط الساحلي الجنوبي لمدينة صفاقس الذي تقدر مساحته بـ5600 هكتار، انطلق في النشاط سنة 1952 ويعد أول وحدة لتحويل الفسفاط في تونس من خلال إنتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع المعد للتصدير، وينتج من هذه المادة 330 ألف طن سنويا ويشغل 450 عونا مباشرا"[13]، لكنه في مقابل ذلك أسهم في تدمير البيئة والشريط الساحلي بالجهة لعديد الصناعات الملوثة التي يُنتجها والإفرازات الكيميائية المنبعثة منه وهو ما جعل من إغلاقه أمرا ملحا وضرورة لا تُؤجل، وتشكلت لذلك تنسيقية مهمتها تقرب وجهات النظر والتجاوز مع كل أطراف المجتمع المدني والمنظمات بالجهة للتوصل لحل نهائي أمام تلك السلطة وتحويل قضية غلق هذا المصنع إلى محل مساومة ومقايضة ومصالح، ونلاحظ هنا الدور الحيوي الذي لعبه اتحاد الشغل والمجتمع المدني بصفاقس والإعلام المحلي لأجل خلق قوة تأثير على الرأي العام الوطني والسلط المركزية.

3/ المسألة الاقتصادية / الاجتماعية

عرف الجانب الاقتصادي طيلة العقد الأخير تضخما ماليا وعجزا واضحا في الميزان التجاري في ظل تدهور قيمة الدينار في السوق العالمية الأمر الذي انسحب بوضوح على المعطى الاجتماعي فتدهورت المقدرة الشرائية لدى المواطن التونسي وارتفعت الأسعار ارتفاعا جنونيا ازداد معه

للمرأة، مع افتقارهما إلى أي نوع من التأطير أو التوجيه الحزبي، إضافة إلى اللحمة الاجتماعية الجهوية التي ميزتهما والتي انتفت خلالها كافة أشكال القطيعة الإيديولوجية وغاب عنها الانقسام الطبقي أو القبلي، حيث يُصبح الجهوي والمحلي "عابرا" لما هو سياسي، وهذا ما يؤكد مرة أخرى مآزق الأحزاب السياسية والديمقراطية التمثيلية إذ تُصبح العلاقات الأولية والجهوية هي المحددة لما هو سياسي وليس العكس.

2/ القضية البيئية

مثّلت المسألة البيئية السنوات الماضية مشغلا واضحا في خارطة اهتمامات الفاعلين اجتماعيا والمنظمات وبعض الأحزاب ذات التوجه البيئي كحزب تونس الخضراء، في ظل انتصاب بعض المصبات العشوائية غير المنظمة وعجز الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على تثمين ورسكلة النفايات إضافة إلى الإضرابات العشوائية والمفتوحة لأعوان النظافة في جل البلديات الأمر الذي أفرز تلوّثا بيئيا يندّر بخطر قريب لا سيما تهديد المائدة المائية والسواحل الشاطئية في بعض المناطق كجربة. وهو ما فتح باب الاحتجاجات على مصراعيه ونضرب لذلك نموذجين، الأول حملة المطالبة بغلق المصب العشوائي بجربة، والثاني حملة غلق مصب السياب بصفاقس.

تعود جذور قضية حملة مصب جربة إلى تصريح تلفزي أدلى به الوزير السابق في حكومة الترويكا سليم حميدان في برنامج تلفازي أثار غضب سكان المنطقة القريبة من المصب الجهوي بولاية مدنين حيث قاموا بقطع الطريق أمام شاحنات نقل النفايات ومنع معتمدات جزيرة جربة من استغلال المصب وأمام صمت السلطات الجهوية أصدر أمر حكومي بإعادة استغلال مصب قلالة وهو مصب صغير لا يفي بالغرض لتضطر السلط المحلية بجربة في مرحلة لاحقة إلى بعث مصب عشوائي بمنطقة "تابلت" هو ما أثار موجة من الاحتجاجات في صفوف أهالي الجزيرة أمام أطنان النفايات المكدسة المنبعثة

انتهت بالظفر باسترجاع الضيعة واستثمارها للقضاء على البطالة بالجهة وتولّت لجنة منتخبة للغرض من الإشراف على عملية التسيير وجمع الموارد المالية والبشرية الكافية لاستثمار الضيعة، وقد التفت مختلف شرائح المجتمع المدني بجهة جمنة من نقابيين وموظفين وصغار فلاحين وأصحاب رؤوس أموال... لمساندة هذا الحراك والدفاع عن هذا المكسب الذي سيعود بالنفع على المجموعة العامة والتعريف بالقضية وكسب الرهان. وقد "مكنت تجربة جمنة من الاستغلال الجماعي الذي يؤمن المصلحة العامة على المستوى المحلي من خلق إطار من الشفافية بشكل مواطني من خلال مراقبة مختلف المنجزات، إذ يتمكّن المتساكنون من معاينة المشاريع المنجزة والتماس آثارها في حياتهم".[10]

أما حراك الكامور فيتناول ضمن سياق احتجاجي واسع ضمّ مختلف معتمديات ولاية تطاوين، عرف هذا الحراك مرحلتين الأولى سنة 2017 والثانية سنة 2020 عندما ملّ المحتجون مبالطة الحكومة والتراجع في الإيفاء بما تعهّدت به عند إنهاء الاعتصام الأول، وهو يُعدّ من أكثر التحركات الاحتجاجية نجاحا[11] نظرا للاستراتيجيات النضالية المبتكرة التي توخاها المحتجون والتي تنزاح بوضوح عن التحركات الاحتجاجية التقليدية المعتادة من قبيل الاعتصام بمقرات المؤسسات الإدارية وشن إضرابات الجوع وسدّ المنافذ والطرق... حيث عمد المحتجون إلى اقتحام منطقة الإنتاج النفطي وشلّ مسالك الإنتاج (الفانّة) والتوزيع (بين حقول الإنتاج والشركات العاملة) الأمر الذي بات يندّر بأزمة محققة في الأفق القريب وهو ما جعل الحكومة تسلم وتقبل النقاش وترضخ لعدد من شروط المحتجين وفي ذلك شكل من أشكال ردّ الاعتبار حتّى وإن كانت المكاسب والحصيلة ليست على قدر المأمول.

إنّ ميزة الحراكين المذكورين أعلاه الحضور الكثيف واللافت لفئة الشباب فيهما مقابل غياب واضح

مثّلت المسألة

البيئية السنوات

الماضية مشغلا

واضحا في خارطة

اهتمامات الفاعلين

اجتماعيا والمنظمات

وبعض الأحزاب

ذات التوجه البيئي

الهوامش

1. ياسين النابلي، "أحداث 26 جانفي 1978: ذاكرة مؤرّبة من دفاتر النظام"، **موقع نواة الإلكتروني**، منشور بتاريخ 26/01/2016.
2. على سبيل المثال كانت مشاركة النساء في انتفاضة الحوض المنجمي منسجمة أساساً مع دورهن الاجتماعي الموكول لهنّ فقد كنّ يقمن بإعداد الطعام للمحتجين وإيوائهم وتمريض الجرحى ونقل المعلومات... لمزيد الاستفاضة في هذه النقطة، أنظر: هدى العربي، "نضال المرأة المنجميّة من خلال أحداث الحوض المنجمي بـقفصة"، **مجلة إنسانيات**، العدد 74، 2016، ص 46-29.
3. شيما بن رجب، "الأتراس: أشكال التنظم وأبعاده السياسية والاجتماعيّة"، **كراسات المنتدى**، الكراس عدد 2، جويلية 2019، ص 90.
4. GeKo, Quand le stade déborde sur le mouvement social, une histoire politique des supporters, *Revue de grieur*, 2019/1, n 12, p 36.
5. آية بن منصور، "خطاب الرفض لدى المجموعات الفئّة لفن الشارع: المجموعات النافذة بشارع الحبيب بورقيبة مثلاً"، **كراسات المنتدى**، الكراس عدد 2، جويلية 2019، ص 61.
6. Federico Tarragoni, « Le peuple est dans la rue. Politiques du street art dans les barrios vénézuéliens », *Sociologie de l'Art*, 2016/1-2 (OPuS 25 & 26), p p 131-132.
7. آية بن منصور، مرجع مذكور، ص 75.
8. للاطلاع أكثر حول الحراك الاحتجاجي بهنشير جمنة، أنظر: محمد سمح الباجي عكاز، "تجربة جمنة: مسيرة قرن من أجل استرداد الأرض"، **المفكرة القانونية**، العدد 19، نوفمبر 2020.
9. للتعرف إلى تفاصيل حراك الكامور، أنظر: حبيب الحاج سالم، "تونس/ تطاوين: المسألة أبعد من احتجاجات"، **الأخبار اللبنانية**، منشور بتاريخ 24/05/2017، الرابط: <https://al-akhbar.com/Arab/231039>.
10. علي الكيس، جمنة: "الصراع حول الأرض، الدولة في مواجهة المجتمع المحلي"، كراسات المنتدى، الكراس عدد 2، جويلية 2019، ص 234.
11. أنظر: محمد رامي عبد المولى، "اعتصام الكامور: نصف انتصار وبعض هزيمة"، **المفكرة القانونية**، العدد 21، نُشر بتاريخ: 05/03/2021.
12. سميحة الحامدي، "اعتصام الكامور بالجنوب التونسي: مواطنون عاديون يخرجون الديمقراطية التمثيلية"، **كراسات المنتدى**، الكراس عدد 2، جويلية 2019، ص 247.
13. ياسين النابلي، "مصنع السياب بصفاقس: التلوث ولعبة المصالح"، **موقع نواة الإلكتروني**، منشور بتاريخ: 23/02/2016.
14. ربيع وهبة، **الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2011، ص 70.
15. نشرة الثلاثية الثالثة 2019 حول الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف، ص 09.

تمثله إما بطلب تجميدها أو الامتناع عن التصويت لفائدتها وذلك شكل من أشكال العقاب فـ "العزوف عن التصويت هو عداء للنخب السياسية العاجزة عن التغيير ونفور من الخصومات الحزبية وتكذيب للتوقعات المبالغ فيها من الخارطة الحزبية ومن النظام السياسي السائد كما يدل على خيبات مبالغ فيها وهو نوع من العقاب للحقل السياسي ولكل فاعليه"، وبذلك التصرف الذاتي وفقاً لما تمليه المصلحة العامة بعيداً عن كافة أشكال الوصاية.

الخاتمة

ختاماً يُمكن اعتبار ما شهدته تونس بين سنتي 2020 و2021 من عدد مآهول من التحركات والانتفاضات عبر سائر الولايات في قضايا وموضوعات مختلفة منها البيئي ومنها السياسي ومنها الاجتماعي... دليل واضح على إفلاس النظام السياسي السابق وعجز الطبقة السياسية على إيجاد حلول فعلية لمختلف المآزق التي أضحت تؤرق كيان المواطن الذي أنهك وأستنزف فلم يجد غير الاحتجاج أداة تعبيرية مع التنويع في طرق الاحتجاج (الرياضي/ الفني/ التشكيلي...) وفضاءاته (الداخل/ الخارج، الواقعي/ الافتراضي) بحثاً عن آفاق تلقي أفضل وتفاعل أخصب. وهذا الاحتجاج يُضمر في بنيته العميقة عن رغبة في التعبير عن السيادة ومسك زمام الأمور وردّها إلى نصابها في ظلّ هذا الإفلاس القيمي والتصحّر السياسي الذي بات يعيشه بلدنا.

"ماكس فير"، وغاية ذلك في نظرها حماية الحقوق والفردية والعامّة، وهو ما يحيلنا في الآن ذاته إلى الثنائية التي تسعى الأنظمة الكليانية إلى فرضها وتكريسها وهي ثنائية السائس والرعية الخاضعة المؤتمرة بأوامره، لذلك تُعرّف هذه الأنظمة بكونها أنظمة أبوية/ باترياركية، حيث يحتل الأب/ السائس المركز وفي فلكه يدور الأبناء/ الرعية يهتدون بهديه. وهو ما يُفسّر نشوئية هذه التحركات الاحتجاجية التي مرت من المطالبية القطاعية أو الجهوية أو المادية... نحو محاسبة الطبقة السياسية برمتها على تقصيرها وتفريطها في أركان السيادة الوطنية القائمة على السيادة الغذائية عبر الحفاظ على البذور الأصلية من التلف أو الهجنة وإيلاء القطاع الفلاحة العناية التي يستحقّ وتعزيز الموارد المائية، السيادة على الموارد الطاقة والطبيعية واسترجاعها واستثمارها والاستفادة من عائداتها في توفير مشاريع أو تشغيل العاطلين عن العمل، السيادة السياسية ومنع التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي وحماية المؤسسات العمومية من التفريط والتفويت...

فجميع ما تطرقنا إليه من الحركات الاحتجاجية "تؤكدُ السيادة الشعبية. جميع الحالات التي رصدت في هذه الفترة التاريخية، تُصوّر تأكيدات بازغة للسيادة الشعبية. وتبين أيضاً إلى مدى تطرح التأكيدات قضايا سياسية حادة، ومن لديه الحق في التحدث باسم الناس" [14]

لقد أفرزت هذه التحركات بكل زخمها وكثافتها مفهوماً مستحدثاً للسيادة والمواطنة يقطع مع المفهومين الكلاسيكيين، فنسبة هامة من الشباب المحتج فقد ثقته في الطبقة السياسية وجدوى العمل السياسي وترجم ذلك عبر مقاطعة الانتخابات ترشحاً واقتراعاً، وهو في نظره يرى أنّ الشعب وحده هو صاحب السلطة المطلقة والعلية في التصرف في موارده لذلك تنطوي رؤيته السياسية على إعادة توزيع الثروة والمجال... ولا يتحقق ذلك إلا عبر إزاحة الطبقة السياسية التشريعية باعتبارها لسان حال من

الاحتقان الشعبي ولم يبق أمام السواد الأعظم من الشعب سوى النزول إلى الشارع تعبيراً عن غضبه من الطبقة السياسية الحاكمة التي لم تتوصل إلى حلول ناجعة للحد من التفاوت بين الجهات ومعالجة قضية البطالة ومراعاة المقدرة الشرائية للمواطن ودعم الطبقة الوسطى التي كادت تندثر، وتعتبر احتجاجات شهر جانفي 2021 والتي بلغ عددها 1492 تحركاً حسب إحصائيات نشرية شهر جانفي للمنتدى التونسي- للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثالا حياً وعينة ملموسة تصوّر حالة الاحتقان التي بلغها التونسي والتحولت السريعة التي عرفها هذه الاحتجاجات انفتاحاً على كافة أطراف المجتمع من عاطلين عن العمل وشبان ونساء وعابري هويات جندرية... تقاطعت خلالها الشعارات بين المندادة بمطالب اجتماعية وأخرى سياسية وذهب آخرون إلى المطالبة بتعزيز ترسانة الحقوق والحريات الفردية... وتراوحت بين احتجاجات ليلية تنشب في المناطق الداخلية كالكصرين وسليانة... والأحياء الشعبية كحي التضامن، سيدي حسين، الانطلاقة... عُرِف حينها بزلزال الأحياء. واحتجاجات أسبوعية عشية السبت بشارع الحبيب بورقيبة، والتي مثلت الإهصاصات الأولى لقرارات 25 جويلية لاحقاً. وتميّزت هذه الاحتجاجات الدورية انزياحاً كبيراً عن الصورة النمطية التقليدية للاحتجاجات كالتظاهر بشكل كرنفالي من خلال التنكر في أزياء مهرجين وصيغ الوجوه بالألوان وتركيب شعور مستعارة... واستفزاز السلطة ممثلة في الأمنيين الذين وقفوا متصدّين للمدّ التظاهري عبر تبادل القبل ورميمهم بألوان الطلاء ورفع شعارات تضم عبارات خادشة ورفع علم قوس قزح شعار المثلية... وهي كلها علامات دالة على الرغبة في كسر كافة القيود الكلاسيكية المنظمة والمؤطرة للحراك الاحتجاجي، إضافة إلى تقارب جل الحساسيات السياسية والإيديولوجية والاتفاق وإن ظاهرياً حول عدو مشترك هو رأس السلطة حينها بعد أن تراجع هامش الحرية ولا أدل على ذلك من تسارع وتيرة الاعتقالات بالجملة ورد الفعل بعنف ضدّ كل من يحمل نفساً ثورياً مغايراً.

الحركات الاحتجاجية والسيادة، أية علاقة؟

يُعتبر مفهوم سيادة الدولة من وجهة نظر فلسفية احتكار الدولة لوسائل العنف بالمجتمع احتكاراً شرعياً على حد عبارة

أي دور للمثقف التونسي اليوم؟

أوغست كومت أو عند قرامشي .

فكيف نفسر-والحال تلك- إصرار المثقف على ادعاء الاستقلال بالرأي والحرية في التفكير؟ نكتفي بالإشارة إلى Bas du formulaire أن هذا الإشكال الذي طرحناه يتعلق بكيفية تصورنا للعلاقة بين الالتزام والحرية. فما يمكن أن تكون وظيفة المثقف التونسي اليوم بحيث لا يتناقض في حياته واجب الالتزام بما أراد أن يلتزم به مع حريته كمفكر؟

نعتقد أن الواجب الملقى على عاتق المثقف اليوم هو نشر القيم التي نادت بها الثورة وهي الحرية والكرامة والمعاني للصيقة بهما مثل أن الحرية لا تنفصل عن المسؤولية وأن الحقوق لا تكون شرعية إلا بما يلائمها من الواجبات وأن المنوال الاقتصادي الناجح والبادرة الاقتصادية الحرة لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية. فالبعد الأول يحفظ البلاد من ويلات الفوضى وتعاسة الاستبداد معا. والبعد الثاني يكفل للبلاد تكاثر الخيرات من ناحية والسيطرة على مظاهر الاستغلال والأناية

نحن إذا أمام منظومة من القيم تتطلب تضافر جهود علماء الاقتصاد، والسياسة والفلسفة وعلم النفس والاجتماع والتربية حتى يتحقق التقارب بين النخبة أو الصفوة والجمهور وبين الاختصاصات الدقيقة وشيوع المعارف بين المواطنين. ولا ندعي أن هذه المنظومة القيمية كافية وحدها لتحقيق أهداف الثورة الوطنية ولكننا ندعي أنها ضرورية لتحقيق ما خلاها من القيم والمطالب.

فكيف للمثقفين أن يشيعوا العلم دون تزييف لحقيقته خدمة للكرامة و للحرية والمساواة والعدالة والمسؤولية؟

Comte من مهام رجال الصناعة، في حين يوكل إلى المثقفين من فلاسفة وفنانين ورجال القانون مهمة نشر قيم الفكر العلمي أو الوضعي positive الذي يلائم العصر الصناعي. وهو يعتقد أنه كما كان الإنتاج الاقتصادي في العصر الوسيط بيد الإقطاع والتربية الروحية والقيادة الفكرية بيد رجال الكنيسة، فإنه على المثقفين في العصر الصناعي والعلمي أن يحلوا محل الكهنوت المسيحي فهم قادة المجتمع في حياته الروحية كما أن الصناعيين هم قادة المجتمع في حياته الاقتصادية.

والمهم في هذا المذهب ليس مضامينه، بل مقاصده وهي مقاصد تشير إلى أن المثقف يلتزم عفويا أو إراديا بحركة مجتمعه ويلتصق بطموحاته. وهو ما تعنيه إجمالاً فكرة "المثقف العضوي عند انطونيو قرامشي الذي يعتبر أن كل طبقة اجتماعية تنشأ على أرضية الإنتاج الاقتصادي تولد بشكل عضوي فئة

أو عدة فئات من المثقفين تتمثل وظيفتها في أن تصبغ تلك الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج بضرب من "التجانس" Homogénéité ومن الوعي بدورها وبوظائفها بأهميتها اقتصاديا، وسياسيا واجتماعيا. فإذا كان صاحب المبادرة الرأسمالية هو عند قرامشي أول أنواع "المثقفين" فانه يرى أن هذا المبادر الرأسمالي سرعان ما يوجد لخدمته التقني الصناعي، وعالم الاقتصاد، ورجل القانون الجديد والمثقف الذي يبدع ثقافة جديدة. ويعني ذلك أن المثقف ليس مستقلا بذاته لا في تفكيره ولا في معاشه سواء عند

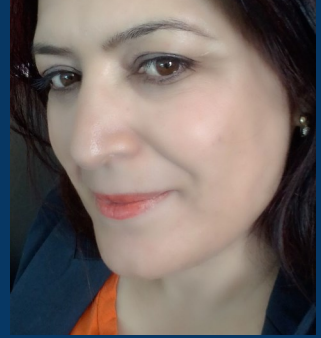
يبدو لي أن الوضع الذي نعيشه اليوم يلقي على المثقف مسؤولية تقريب المسائل النظرية إلى عموم الناس أي نشر الثقافة العلمية لتسليم المواقف من الدغمائية والانفعال وهو ما نسميه عادة بعملية "تبسيط المعارف" Vulgarisation.

واعتبارا لما يمكن أن تتعرض له العلوم من تسخير إيديولوجي مثل استغلال الانثروبولوجيا لدعم العنصرية أو العلوم البيولوجية لمناصرة أطروحة اللامساواة بين الرجل والمرأة وذلك بتحويل الفوارق "الفيزيولوجية" إلى فوارق "قيمية" وهو ما نسميه "تزييف المعارف"، كان من الضروري تدقيق معنى "تبسيط" المعارف وخاصة كيف يميزه عن تزييف المعارف؟

وكيف لنا أن نتحسس أبعاد هذا الإشكال النظري منها، والعمل على ضوء ما يعيشه الوطن من تحولات اجتماعية وسياسية، واقتصادية ؟

إذا ما عدنا إلى أوغيست كومت (Auguste Comte) لنستأنس به لا لنقلده أدركنا أن السؤال الذي طرحه هذا الفيلسوف الفرنسي على نفسه هو اقتراح مخطط الهدف منه كيفية "إعادة تنظيم المجتمع" ؟ بعد حصول الثورة الفرنسية أي المرور من مرحلة الثورة بما فيها من مصاعب وأحقاد ومطالب وخصوصيات، إلى وضع الدولة بما تتطلبه من نظام وإقبال على الإنتاج والعمل النافع .

وهذه المهمة يجعلها Auguste



بقلم: كريمة بريكي

أستاذة مساعدة بالمعهد العالي للدراسات الإنسانية بزغوان

نعتقد أن الواجب

الملقى على عاتق

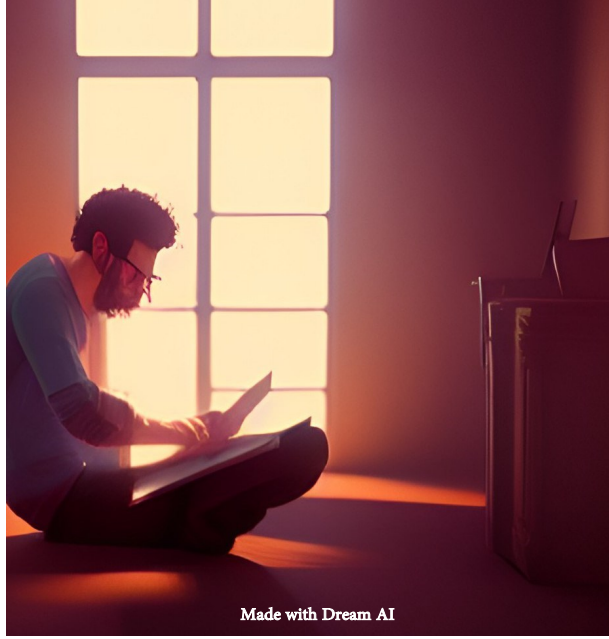
المثقف اليوم هو نشر

القيم التي نادت بها

الثورة وهي الحرية

والكرامة والمعاني

الصيقة بهما



لابداً أن نشير هنا إلى مسألة على غاية من الأهمية وهي أن العلم واسطة أو وسيلة في حين أن الحرية والكرامة والمساواة والعدالة _غايات سامية. والعلم واسطة في موضعين: موضع إنتاجه على أيدي النخب العاملة في المخابر المتطورة حيث تكون له لغته التي تخصه ومنهج الملائمة من ناحية وموضع شيوعه في صفوف المجتمع من ناحية أخرى.

فالمرور مما يسمى 'النخبة' إلى 'الجمهور' هو مرور من مواقع إنتاج العلم بطقوسها وآدابها، وقوانينها الذاتية، إلى مواقع استهلاكه أو استخدامه شتى ضروب الاستخدام. ويمكن أن نقول أن مطلب العلم في مواضع إنتاجه هو القانون العلمي أو قل الحقيقة الموضوعية في تجردها. إما مطلب نشر العلم فهو الفهم في خدمة الحرية والكرامة والمساواة والعدالة. فهل أتيح للجامعة التونسية باعتبارها مؤسسة علمية أن تساهم في نشر نتائج أبحاثها في المجتمع حتى يفهم التونسي معاني المواطنة والديمقراطية؟

ولئن كان المجال لا يتسع في هذا الموضوع للوقوف على رهانات "التبسيط المعرفي" La vulgarisation أي إدخال العلم في النسيج الثقافي وإدماجه في بنية الوعي الجمعي فإنه يجدر بنا أن نعي ما في ذلك المسار من المزالق التي قد تفضي إلى نقيض ما نريد أي إلى نفي الحرية. وها هنا تكمن أهمية دور المثقف العضوي بحق ويظهر بإلحاح ما ينتظره من تبديد سحب الدجل الذي تنشره فضائيات واسعة الانتشار.

ونحن نشير في هذا السياق إلى ممارسات منتشرة من خصائصها استبدال المفاهيم بالكلمات الطبيعية أي اللغة العلمية الاصطلاحية الرياضية باللغة الطبيعية والاستعاضة عن المعاني المجردة العلمية بالمجازات والصور بدعوى التقريب إلى

الأذهان.

ويكفي في هذا السياق أن نسائل المجازات والصور الزائفة للتعبير عن العلاقة بين المواطن والدولة حيث ينزل بها الشيع المزيّف إلى المجاز الرعوي فيصبح الحاكم راعياً والشعب قطيعاً أو المجاز الأبوي حيث يكون الحاكم أباً والشعب أبناء قسراً أو المجاز البيولوجي حيث يكون المجتمع جسداً والحاكم طبيباً. وفي هذه المجازات التي تطالعنا بكثير من الوضوح الزائف من قوة التخدير ما ينتفي معه الحس النقدي.

فالمجاز الأول يفترض أن الحاكم هو الذي يضمن للشعب غذاءه كما يضمن الراعي لقطيعه غذاءه والحال أن الشعب هو الذي يغذي الحاكم وليس العكس. أما المجاز الأبوي فإن ما فيه من حميمية وما يثيره في السامع من وجدان يخفي ما فيه من تسلط إذ يحكم على الشعب بالقصور والتبعية. أما المجاز الطبي فهو يقوم على قياس المجتمع بالجسد في حين أن الفوارق بينهما كبيرة. فالجسد يحقق طبيعياً انسجام أعضائه في

حين أن انسجام المجتمع مع نفسه لا يكون إلا بإرادة الأغلبية من أفراده. فالانسجام الأول آلي ولا وعي فيه ولا خيارات له، والثاني إرادي وواع واختياري. وعلى تلك الإرادة وذلك الوعي وذلك الاختيار تأسست نظريات العقد الاجتماعي باعتباره أساس النظم الديمقراطية المبنية على حرية المواطن. وعند هذا الموضع نتبين خصوصيات تدخل المثقف في تونس اليوم.

فهو مدعو إلى أن يواجه ضروباً من الأقاويل التي غايتها إما صرف النظر عن إشكال الكرامة والحرية والتلبية عنهما وذلك بإثارة مشاكل هامشية أو ثانوية أو على الأقل غير متأكدة في الظرف الحالي أو بالتلهي بإشكاليات خيالية هي أبعد ما تكون عن مطالب الثورة. وهو مدعو إلى نشر قيم الحرية والعدالة حتى تصبح بعداً أساسياً من أبعاد نسيجنا الثقافي ووعينا السياسي.

يكفي في هذا السياق

أن نسائل المجازات

والصور الزائفة للتعبير

عن العلاقة بين

المواطن والدولة

سيناريو ورسوم:
رجاء عمّار

الوجبة الأخيرة

أمضت طفولة سعيدة رفقة
النجوم



فتحت جفونها لتكتشف العالم
بعيونها الجميلة



الأرض وليدة تغفو



ولأحلامها تقفو



وثقت الأرض في الإنسان



قبلت عرض
الافتتان



عبر الإنسان عن حبه
الشديد للأرض ووعد
أن يحسن الاهتمام بها
والذود عنها وحمايتها

اكتشفت الأرض بعد مدّة أن ود الإنسان زائف.. إذ عبث بفصولها الأربعة وحولها خمسة!

الفصل الأول: فصل الاستنزاف



الفصل الثاني: فصل التعنيف









جمعية تونس الفتاة

الهاتف: 29797625

البريد الالكتروني: contact@tounesaf.org

الموقع: www.tounesaf.org

فايسبوك: facebook.com/tounesalfatet

تويتر: twitter.com/tounesalfatet

انستغرام: [@tounesaf](https://www.instagram.com/tounesaf)